النشرة العلمية الفصلية

التي تصدر عن قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

رئيس التحرير

أ.د. اخلاص قاسم نافل

مدير التحرير

أ.م.د. هيثم حميد ناصر

اللجنة العلمية

أ.د. هيثم كريم حيوان

أ.د. وسن احسان عبد المنعم

المراجعة اللغوية

أ.م.د. سولاف مصحب

البحوث المنشورة تعبر عن آراء اصحابها وليس بالضرورة عن رأي النشرة

العدد الاول – حزيران – ٢٠٢٤

- النشرة العلمية الفصلية
- 79 صفحة

جميع حقوق النشر محفوظة ،ولايحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب ، او جزء منه ،أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات ، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية ، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع ، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق

هام : ان جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها ، ولاتعبر بالضرورة عن رأي الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

الرقم المعياري الدولي
٩٧٨٩٩٢٢٧٢٠٣٢٦

9 789922 720326

الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

الأشراف الفني د.عباس كويش

العراق – بغداد – الجادرية
www.bookstore-mohesr.gov.iq
bookstore.ppt@gmail.com

قواعد النشر

- لغة النشرة هي اللغة العربية والانكليزية على ان يراعي الوضوح وسلامة النص.
- ترحب النشرة العلمية الفصلية بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولاسيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الاتي:
- ان لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (٢٥) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (١٤) والتباعد (١،١٥) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (١١) ونوع خط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- ان تعتمد الاصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصية التوثيق بحيث تتضمن:
- بالنسبة الكتاب الاتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل، للناشر، تاريخ النشر، ارقام الصفحات.
- اما بالنسبة للمقال: فتتضمن اسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وارقام الصفحات.
- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الإلكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
- يجوز للنشرة ان تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع اهدافها.

- ترحب النشرة العلمية بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها وبأي ردود فكرية او تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على ان تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان الاتي

النشرة العلمية الفصلية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – بغداد الجادرية

E.mail: dr.ekhlas@nahrainuniv.edu.iq

جدول المحتويات

ت	اسم البحث	رقم الصفحة
١	المقدمة أ.د. اسامة مرتضى باقر السعيدي	١
٢	مأسسة الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية في متطلبات النجاح أ.د. هيثم كريم صيوان	٢-١٩
٣	دور القطاع الخاص في تحفيز النشاط الاقتصادي للعراق وضرورات التنمية والاصلاح أ.د. وسن احسان عبد المنعم	٢٠-٢٩
٤	التحديات الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في العراق م. د. زينة عبد الكريم إبراهيم م. د. محمد حميد محمد	٣٠-٤٥
٥	الابعاد السياسية والأمنية للربط السككي بين العراق وايران م.م. علي رزاق شحيت م. م. نور سمير	٤٦-٥٦
٦	السيناريوهات المحتملة لمستقبل مشروع الربط السككي بين العراق وإيران م.م. رفيف اياد حسن م.م. نور سعد ابراهيم	٥٧-٧٢

المقدمة

يُعد الاقتصاد العراقي هو المحرك الاساسي للسياسات العامة ومؤشر مهم ورئيس لاستقرار البلدان والشعوب.

يمر بلدنا العراق بمرحلة انتقالية في صيرورة نظامه الاقتصادي لمواكبة التطورات والمعطيات العالمية الى جانب تحقيق هوية اقتصادية متكاملة تُعبر عن طموحات الشعب واحتياجاته، خاصتةً واننا نعتمد بالدرجة الاساس على العائدات النفطي.

قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في كليتنا هو القسم المعني بهذه الغايات، لذا اخذ اساتذة القسم تقديم المعالجات الاكاديمية ورؤى التوصيات من خلال نشرتهم التخصصية والتي نعتقد ككلية في العلوم السياسية ستشكل إسهامه مهمة في ان تكون تلك التحولات بالاتجاه الصحيح.

الاستاذ الدكتور

اسامة مرتضى باقر السعيدي

عميد كلية العلوم السياسية

٢٠٢٤/٦/٢

مأسسة الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية في متطلبات النجاح

أ.د هيثم كريم صيوان *

عانى الاقتصاد العراقي أزمات وخيبات أمل كبيرة من عقود مضت وليس الان، ومن الصعب الخروج من تلك الأزمات والاختلالات الهيكيلة في الاقتصاد العراقي والحكومة لا تمتلك عصا سحرية تستطيع من خلالها القضاء على كل الاختلالات الموجودة في الاقتصاد فطالما كان وما يزال الاقتصاد العراقي يعاني عدم الاستقرار الاقتصادي وانعدام العمل بأطر مؤسساتية فاعلة ومؤثرة في سلوك النخب السياسية والاقتصادية، وبقيّ الاقتصاد العراقي متأزماً وكل الحكومات السابقة التي تعاقبت على حكم العراق رفعت شعار الاصلاح الاقتصادي وبذلت جهوداً لمعالجة الاختلالات والأزمات التي يعانيها الاقتصاد العراقي، ذلك الاقتصاد الذي تحكمه معادلة العقم بالإنتاج والخصوبة بالاستهلاك وعجزت تلك النخب الاقتصادية عن تحقيق التوازن النسبي في الاقتصاد وتحقيق استدامة تنموية ورفاهية للشعب العراقي برغم توافر الموارد والبرامج الاقتصادي والعقول العراقية الاقتصادية، وهناك من طرح مجموعة من الأسباب بعضها سياسي والآخر اقتصادي إداري والبعض الآخر قانوني ، وربما هم محقين في ذلك لكن بورقتنا هذه سنذهب باتجاه اخر يتمثل بانعدام العمل بالأطر المؤسسة الضامنة لنجاح الإصلاح الاقتصادي.

لذا نحن ننشد من وراء الإصلاح إيجاد اقتصاد عراقي مستقر والاستقرار هنا ليس له صلة بفلسفة النظام الاقتصادي سواء كان اقتصاداً رأسمالياً أو اشتراكيا ، فعلى الجميع إذا أرادوا اصلاحا حقيقيا بالعراق مستقبلا ان لا ننشغل باختيار هذا النظام او ذاك من

* أ.د هيثم كريم صيوان/ قسم العلاقات الاقتصادية/ كلية العلوم السياسية

حيث الفلسفة الاقتصادية بعبارة أخرى يجب ان لاندخل بصراع فكري ونتجادل بأفضلية النظام الاقتصادي الرأسمالي على الاشتراكي أو بالعكس فالعبرة بالنتيجة أن يكون العراق اقتصاداً مستقراً يحقق النمو والتنمية وفقا للمقاسات والواقع العراقي ويلبي الاحتاجيات الأساسية للمواطن العراقي ورفاهيته .

وهنا نشدد على أهمية المأسسة الاقتصادية بوصفها متطلباً أساسياً لنجاح الإصلاح الاقتصادي، وعليه أجد نحن اليوم في عيادة أكاديمية مهمتها تشخيص أهم الأمراض والفيروسات التي يعانيها الاقتصاد العراقي ومن ثم نقول بإن الاقتصاد العراقي بحاجة إلى جرعات علاجية سريعة من الناحية الاقتصادية.

نطرح تساؤلات لتمثل إشكاليات لورقتنا هذه، هل إن العراق بحاجة إلى إصلاح اقتصادي في ظل ظروفه الراهنة؟ وهل ان الاصلاح الاقتصادي في عهد رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني تختلف عن ورقة الاصلاح الاقتصادي التي جاءت بها الحكومات السابقة منذ حكومة اياد علاوي، ثم الجعفري، ونوري المالكي، وحيدر العبادي، وعادل عبد المهدي، وأخيرا حكومة الكاظمي؟ لماذا توصف الإصلاحات الاقتصادية السابقة بأنها لم تنجح ولماذا فشلت كل الجهود الإصلاحية السابقة؟ وهل الإصلاح الاقتصادي الحالي سيكتب له النجاح؟ وما هي متطلبات نجاح الإصلاح الاقتصادي في العراق؟

ومن تلك السؤلات نطرح فرضية مفادها " هناك علاقة إيجابية عكسية بين متغيرين أساسيين هما المأسسة والإصلاح، فكلما تم تأطير الإصلاح الاقتصادي بمأسسة اقتصادية فاعلة ومؤثرة انطوى ذلك على ترجيح مشهد نجاح الإصلاح الاقتصادي في العراق مستقبلا وبالعكس اذا لم يؤطر الإصلاح الاقتصادي في العراق بأطر مؤسساتية فاعلة ومؤثرة فإن ذلك سيدفع باتجاه فشل الإصلاح الاقتصادي في العراق "

ولتحقيق الفرضية واثباتها سنقسم ورقتنا إلى المحاور الآتية:

اولاً / الإصلاح الاقتصادي: رؤية في المفهوم

الاصلاح في اللغة هو من صلح فهو صالح صلح الشيء زال عنه الفساد، وهو ضد فسد وأصلح الشيء بعد فساده والحال اقامه وجعله صالحا أي ازال الفساد عنه. والاصلاح اصطلاحا هو التغير اي هو ازالة ما يعوق ويفسد ويشد المجتمع إلى الوراء ويعرف الاصلاح بأنه تغير جذري، وقد تم تعريف الاصلاح الاقتصادي بأنه:" عملية منظمة لتغيير الاقتصاد بهدف خفض أو إزالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغيرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار "[١].

وهو أيضاً ترشيد توظيف الاستثمارات الرأسمالية والموارد البشرية والتعجيل بالتقدم العلمي والتقني وتنمية انتاجية العمال ورفع فعالية الإنتاج " لذا يعد الإصلاح الاقتصادي عملية تأثيرية بمجمل الاجراءات والسياسات التي تهدف الى تغيير الوضع الاقتصادي من حال إلى حال أفضل منه للاستفادة من الحد الأقصى للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية والمادية والمعنوية باتجاه مختلف المجالات الاقتصادية.

لذا يمكن القول بأن الاصلاحات الاقتصادية تعبر عن حزمة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني اختلالات التوازن الداخلي والخارجي وتكون مهمة هذه الحزمة هي العمل على استقرار الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية

[١] ريبوار كريم محمود، الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، العدد ٧٣ نيسان أيار وحزيران ٢٠٢٣، ص٣٢٢ -٣٢٣.

لتحقيق أهداف معينة يمكن إجمالها في إعادة التوازن على المستوى الاقتصاد الجزئي والكلي[٢].

ويشير مصطلح الاصلاح الاقتصادي إلى إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط من خلال اجراءات الإصلاح المالي والنقدي، وتلك المتعلقة بأسعار الصرف والدخل فضلاً عن إعادة هيكلة الوحدات الانتاجية على المدى الطويل لغرض رفع كفاءة الانتاج وزيادته من أجل استعادة الاقتصاد لقدرته على النمو.

لذا يعد الاصلاح الاقتصادي إجراءً يهدف إلى جعل الدولة والاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتحديات سواء كانت داخلية أو خارجية وخفض نسب البطالة والفقر والتضخم ورفع مستوى الخدمات (الصحة والتعليم والخدمات الأخرى الخاصة بالتنمية البشرية كافة. فالإصلاح هو تعديل للمسار الحالي ودفعه بالاتجاه المرغوب فيه ، أي تقويم الاعوجاج إن وجد ، وجميع الأديان السماوية أكدت على الإصلاح ومنها ديننا الإسلامي ولنا مثال في الآية الكريمة (وما كنا مهلكي القرى الا وأهلها ظالمون)[٣] أي لا يصلحون أنفسهم ومجتمعهم ومن ثم بدون الإصلاح سنصل إلى الهلاك، لذا الاصلاح يمكن وصفه بأنه مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يجب أن تتخذها الحكومة بشكل عاجل لإزالة التشوهات في الأداءين الاقتصادي والاداري /السياسي، اذن هدف الاصلاح هو تحقيق منظومة الاستقرار الكلي بشقيه الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي فبدون الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يمكن أن نتحدث عن نمو

---

[٢] ريبوار كريم محمود ، المصدر السابق ، ص٣٢٣ .

[٣] القران الكريم ، سورة القصص آية ٥٨ .

وتنمية حقيقية في العراق فالاستقرار السياسي والاقتصادي هما شرطان مسبقان للنمو والتنمية في أي دولة وليس في العراق فحسب[٤].

الإصلاح الاقتصادي كما عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنه " عمليات من أجل إحداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد)[٥].

وعرف أيضا الإصلاح الاقتصادي في مشروع قانون الإصلاح الاقتصادي الاتحادي العراقي بأنه " إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقا لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول الى اقتصاد السوق وضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال اعتماد اليات السوق الحر وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وضمان المنافسة العادلة "[٦].

ثانيا / الاقتصاد العراقي المتأزم وضرورات الإصلاح الاقتصادي

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً متأزماً يعاني اختلالات هيكلية كبيرة فهو لم يخرج من دائرة الأزمات منذ تسعينيات القرن الماضي وإلى الآن فما يزال يدور في اطار الازمات المتعددة على الرغم من ان هناك محاولات جدية للتخفيف من حدة تلك الأزمات ونحن نتلمس تلك المحاولات الان متمثلة بالمشاريع الخدمية ولاسيما الطرق والجسور والانفاق والجدية في انفاذ القانون على الجميع وانخفاض نسب الفساد قياسا بالنسب السابقة.

---

[٤] ستار جابر عمران ، مصدر سابق ،ص ٤٨٨.

[٥] ستار جابر عمران ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلة ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ١٢٠ ، ٢٠١٩ ،ص ٤٨٨.

[٦] المصدر السابق ، ٤٨٨.

وهنا نؤكد الحاجة إلى الاصلاح الاقتصادي في ظل الظروف الراهنة التي يشهدها الاقتصاد العراقي بل أصبح الاصلاح ضرورة ملحة لأن الاقتصاد العراقي يعاني اختلالات داخلية كبيرة تتمثل بالآتي[٧]:

١. ريعية الاقتصاد العراقي وعدم التنويع الاقتصادي عقم الانتاج وخصوبة بالاستهلاك.
٢. تراجع الاحتياطي النقدي للدولة.
٣. مشكلة غياب وحدة اتخاذ القرار الاقتصادي أي هناك بعثرة وعدم تنسيق بين القطاعات فيما يتصل باتخاذ القرار الاقتصادي العراقي الموحد.
٤. اهمال القطاع الخاص وعدم مشاركته في النمو والتنمية الاقتصادية.
٥. انتشار الفقر والجوع والبطالة وانعدام الامن الغذائي بمستويات ليست بالقليلة .
٦. المديونية الداخلية والخارجية للعراق.
٧. الانكشاف الاقتصادي للعالم الخارجي.
٨. محدودية الدور التنموي للقطاع المصرفي.
٩. استشراء ظاهر الفساد وتدني كفاءة وحدة الانفاق.
١٠. تضخم الموازنات العراقية وغياب الاستراتيجية الادخار المستقبلي او الاجباري سواء على مستوى الدولة او الفرد.
١١. ترهل الجهاز الحكومي وضخامة الجهاز الإداري للدولة وانخفاض انتاجيته.
١٢. انتشار ظاهرة الاقتصاد غير المنظم.
١٣. الافتقاد لفلسفة إدارة الاقتصاد العراقي وبقائه في حالة من التذبذب بين اقتصاد السوق والقطاع العام.

---

[٧] للمزيد ينظر : خالد روكان عواد ، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التجربة والتحديات ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار العدد ١٩ ، ٢٠١٥،ص ٦٠.

١٤. اخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

١٥. اختلالات هيكلية وبنيوية في الاقتصاد العراقي.

١٦. تخلف السوق المالية العراقية.

١٧. انكشاف تجاري وغذائي ومائي.

١٨. تدهور الصناعة والزراعة والخدمات.

١٩. انعدام وجود بنى تحتية حيوية للدولة.

٢٠. قلة الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية وكل ذلك استدعى اعادة النظر بالسياسات المتبعة حاليا لتعديل المسارات وازالة الاختلالات والارتباكات الاقتصادية فضلا عن السياسية والأمنية الاخرى.

أؤكد نقطة مهمة أدركتها الحكومة الحالية وتعمل عليها الان بان الشعب لا يريد اصلاحات مكتوب على الورق او شعارات او اطروحات نظرية كل حكومة تأتي الى السلطة في العراق ترفع شعار الاصلاح الاقتصادي وتحمل برامج اقتصادية ومنهاج حكومي وتتعهد بتحقيق الرفاهية للشعب العراقي، فالمشكلة التي من الممكن أن نطرحها الان تتمثل بي عدم اليقين بالمستقبل الذي ستتمخض عنه الاصلاحات الاقتصادية لحكومة السوداني هل ستكون شبيهه بالإصلاحات الاقتصادية للحكومات السابقة وهنا نضع مشهد (فشل الاصلاح الاقتصادي)، أم إنها ستنقل الشعب العراقي الى مرحلة الرفاهية الاقتصادية والنجاح في التحول الاقتصادي والنمو والتنمية أي (مشهد نجاح الاصلاح الاقتصادي) وجعل العراق في مصافي الدول التي تتمتع بالرفاهية الاقتصادية؟ وهذا المشهد كي تتحقق له شروط واهمها المؤسساتية او توفير مأسسة للإصلاح الاقتصادي الذي هو عنوان ورقتنا.

ثالثا / الخيارات المتاحة امام الحكومة العراقية

من وجهة نظرنا نجد انه أمام الحكومة (حكومة السيد محمد شياع السوداني) عند تسلمه السلطة ثلاثة خيارات هي:

١. الخيار الاول يقوم على تحريك الحاضر وتعديل مساراته ليتطابق مع الماضي وهذا ما لا نرغب فيه ان نعود بالعراق الى السنوات السابقة قبل عام ٢٠٠٣ وبعدها (سنوات الاضطراب الأمني والسياسي).
٢. الخيار الثاني العمل على نسف كل الجهود السابقة لما قامت به الحكومات السابقة واحداث تغيير استراتيجي في المسارات الحالية.
٣. اما الخيار الثالث وهو ترميم وتعديل واصلاح بعض المسارات المعوجة الحالية في محاولة صادقة لصيانتها واستمرار الجيد منها واقصاء الغير جيد وغير الملائم لخدمة عملية التنمية والرفاهية للشعب العراقي.

وهذا ما ذهب اليه السيد رئيس الوزراء السوداني باتجاه **الترميم والتعديل** لبعض المسارات الحالية لتعديلها واصلاحها ومحاولة استمرارها واستبعد الخيار الاول تحريك الحاضر ليطابق مع الماضي وكذلك استبعد خيار نسف كل المسارات السابقة وتخطئتها والبدء من جديد لان من يفعل ذلك قد يكون متسرعا ومن ثم يفتح جبهة عريضة يتعذر السيطرة عليها وعندئذ تكون نتائج الاصلاح مخيبه للآمال.

لذا أجد بأن توجهات السيد رئيس الوزراء كانت صائبة جدا في الذهاب إلى الاصلاح وبشكل متدرج ولم يقوم على تخطئة الحكومات السابقة ونسف ما قامت به من جهود إصلاحية وإنما جاء لاستكمالها واستمرارها والتعديل على البعض منها. وقد اطلعنا على فقرات برامج الاصلاح الاقتصادية لحكومة السوداني لم تختلف عن البرامج السابقة

للحكومات السابقة برغم تركيزه وتشديده على ضرورة اصلاح القطاع المالي والمصرفي وعدّه قاطرة لباقي الاصلاحات الأخرى وضامنة لنجاحها

رابعا / المأسسة الاقتصادية مطلب أساسي لنجاح الإصلاح الاقتصادي:

ربما السؤال المهم الذي نطرحه هنا لماذا فشلت الاصلاحات الاقتصادية السابقة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب العراقي وهل إن الاصلاح الاقتصادي الحالي سيقترن بالفشل أم إنه سيتكلل بالنجاح؟ وما هي المتطلبات الأساسية اذا أردنا ان تنجح الاصلاحات الاقتصادية وتتمخض عنها رفاهية اقتصادية للشعب العراقي.

وهنا اطرح فكرة مفادها أن نجاح الاصلاح الاقتصادي في العراق يجب ان يقترن ويؤطر بمأسسة حقيقية فاعلة ومؤثرة في سلوك القائمين على ادارة الدولة اولا ، أي ان الديمقراطية يجب ان تقوم على مأسسة حقيقية والديمقراطية ونجاحها في العراق لابد لها من مفتاح ومفتاحها يكمن في بناء دولة المؤسسات التي تكون فاعلة ومؤثرة من خلال تطبيق الحكم الرشيد[٨]. ويأتي الاقتصاد ثانيا الذي يجب أن يدار بناءا على فروض المؤسساتية الحقيقية، بل حتى صندوق النقد الدولي أشار الى ان سبب فشل الإصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق لا يرجع الى خلل في البرامج الاقتصادية وإنما الخلل في القائمين على إدارة وتنفيذ تلك البرامج وإدارة المال العام.

ونقصد بالمأسسة هنا ليست البنايات أو المؤسسات أو الشركات والمكاتب بل المأسسة وحسب تعريف المدرسة المؤسساتية بانها قواعد اللعبة اي هي القوانين والضوابط والتعليمات والبرامج والسياسات الضابطة للسلوك داخل منظومة السلطة والإدارة في

[٨] د. عامر حسن فياض ، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، العدد الثالث ، حزيران ٢٠١٢، ص٧.

الدولة، وبدون المؤسساتية سنكون أمام سلوك غير منضبط من لدن النخب الفاعلة والقائمة على ادارة الدولة ، فالدول المتقدمة حققت نجاحاً اقتصادياً وسياسياً لأنها تنطوي على انساق مؤسساتية فاعلة ومؤثرة اي ضابطة لسلوك القائمين على ادارة الدولة بكافة مفاصلها السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية والخدمات، أي عنده وجود مؤسساتي فاعل ومؤثر لا يمكن لأي مسؤول مهما كانت أهميته او موقعه في سلم العمل السياسي ان يكون بعيدا عن الرقابة أولا، وثانيا المساءلة، وثالثا العقاب إن بدر تقصير او اخفاق في الاداء في مهامه أو صدر عنه سلوك منحرف عمدي[٩].

سادسا / ضرورة دعم جميع نخب السلطة لعملية الإصلاح الاقتصادي

نؤكد فكرة مفادها وجوب أن تكون جميع نخب السلطة بما فيها الأحزاب والقوى والتيارات السياسية داعمين للنخب القائمة على ادارة الدولة الان وعلى ادارة الاقتصاد، اي يجب ان يكون القانون فوق الجميع ، فالمأسسة الحقيقية الفاعلة والمؤثرة هي الوجه الاخر لقوة القانون وقوة القضاء وبدونهما لن تنجح اي محاولة اصلاحية في العراق ؛ لذا المطلوب من الجميع مساندة الحكومة والابتعاد عن ما اسماه استاذنا د. عامر حسن فياض (بثقافة التطير من النجاح والتشفي بالفشل) وتلك الثقافة مع الاسف كانت سائدة في الحقب السابقة[١٠].

أي بعبارة أخرى الاصلاح لابد له من ميكانزمات فدعوات الاصلاح نجدها في كل حكومة تأتي الى ادارة الدولة وادارة الاقتصاد الا انها لم تحقق النجاح المطلوب والسبب كان انطفاء محركاتها ونحن نشير هنا اذا اردنا ان نحقق الاصلاح الشامل ونضمن

---

[٩] محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم ، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، الامارات، فبراير ٢٠١٨،ص٢٤.

[١٠] نقلا عن د.عامر حسن فياض ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية.

نجاحه لابد له من محركات تديم استمراريته ونشير هنا الى اهم محرك للاصلاح هو ضرورة المزيد من توافر (مبدا حسن النية) من لدن جميع القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية وتبنيها الاصلاح كفكر وممارسة في عملها خدمة لرفاهية الشعب العراقي والمبادرة من تلقاء نفسها بتبني الاصلاح الاقتصادي والسياسي والابتعاد عن المنافسة غير العادلة وغير الشريفة والايمان بشكل مطلق بأن نجاح الحكومة هو نجاح للعملية السياسية برمتها في العراق ونجاح للديمقراطية وللدولة الحديثة وفشل الحكومة هو فشل للكل داخل العراق ؛ لذا لابد من دعم الحكومة ومساندتها في اي توجه اصلاحي سواء كان سياسي او اقتصادي من اجل النهوض بالواقع العراقي وتحقيق النمو والتنمية والرفاهية للشعب العراقي عموما فنجاح الحكومة الان يحتسب نجاح لكل الاطراف السياسية داخل العراق .

سابعا / العمل بنظام الجدارة في تولي المناصب القيادية:

من المتطلبات الأخرى والمهمة من متطلبات نجاح الحكومة الحالية هي الاستمرار واستدامة العمل بنظام الجدارة والكفاءة والتخصص عند ملء المناصب القيادية وهذا ما تعمل به الحكومة في الوقت الحالي فالسيد السوداني لديه مقبولية ورضا من لدن الجميع داخل العراق وكذلك اقليميا ودوليا ؛ بسبب ايمانه بالعمل المؤسساتي وقوة القانون وذهب باتجاه انشاء اكاديمية للقادة (يسمى بالمعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة) وبات إحدى التشكيلات المهمة للأمانة العامة لرئاسة الوزراء ، تخرج بشكل دوري مديرين عامين لهم قابليات وقدرات إدارية تكون قادرة على تولي القيادة في مختلف مؤسسات الدولة لتنفيذ البرنامج الإصلاحي الحكومي ، فهناك ادراك مفاده بان دور القيادة مهم في ادراك التحديات التي تواجهها الحكومة ويجب اتخاذ القرارات التي تصب في خدمة نجاح دولة المؤسسات والقانون وتحسين الإنتاجية ومواجهة الفساد واحداث

تقدم في تقديم الخدمات والارتقاء بالبنى التحتية للدولة العراقية ، وقد خرَّج المعهد الدورة الأولى له بتخريج ٤٨ مديرا عاما في أيار ٢٠٢٤ ، وفي ذلك قال السيد رئيس الوزراء (نحن امام انطلاقة في مفهوم خلق القادة لأداء مهمة، بدأت المهمة وهناك لجان مختصة لتتابع النتائج لما سترتب من انعكاس ما تلقوه من دروس ومحاضرات لهؤلاء القادة لماذا عندنا هدف هو التغير والاعمار والابداع ..القائد يجب ان يخلق بيئة عمل ملائمة فاعلة في إيجاد الحلول ومواجهة التحديات ويبحث في كيفية اصلاح المؤسسة لاينتظر مؤسسة أخرى او ينتظر تشريع يجب ان يملك روح المبادرة في اصلاح مؤسسته)[١١].

ثامنا / ضرورة توفير الدعم الإقليمي والدولي للحكومة الحالية:

تعمل الحكومة الحالية على توفير الدعم الاقليمي والدولي للإصلاحات داخل العراق وخاصة من المؤسسات المالية الدولية والبنوك الدولية والإقليمية وصندوق النقد والبنك الدولي ، فالحكومة تتبنى سياسات خارجيه توافقية مع الجميع من اجل توفير دعم تلك الجهات الإقليمية والدولية لإنجاح الاصلاحات في العراق ، فضلا عن الوكالات المتخصصة في رسم سياسات الاصلاح وكيفية تنفيذها والاستعانة بالخبراء الدوليين في هذا المجال؛ لذا الحكومة الحالية تدرك جيدا ان نجاح الاصلاحات يتطلب دعماً داخلياً واقليمياً ودولياً من اجل انجاح عمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي، فالحكومة الحالية تنطلق من المصلحة الوطنية العراقية الموحدة وتتبنى سياسة براجماتية مصلحية وتوازنية في التعامل مع المحيطين الاقليمي والدولي اساسها التوافق وعدم الانجرار في

[١١] كلمة السيد رئيس الوزراء في حفل تخرج الدورة الأولى لمعهد العالي لاعداد القادة منشور في وسائل الاعلام العراقي.

ادخال العراق في صراعات اقليمية لا مصلحة للعراق فيها وهذه حنكة سياسية اجدها متوافرة في الحكومة الحالية.

تاسعاً / ضرورة انشاء مجلس اعمار العراق او هيئة التحول الاقتصادي

المتطلب الاخر واجده سيمارس دوراً كبيراً في انجاح عملية الاصلاحات الاقتصادية في العراق وهو اعادة احياء ما سمي سابقا بمجلس اعمار العراق او انشاء هيئة التحول الاقتصادي وانشاء هذه الهيئة توفر ضمانة حقيقية للتحول الاقتصادي الناجح في العراق مستقبلا ؛ لذا اقدر على الحكومة انشاء وزارة او هيئة للتحول الاقتصادي بعد ان يتم دمج كل من الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار ودائرة الاستثمار الاجنبي الموجودة في دوائر الدولة ومنها وزارة التخطيط ودائرة العلاقات الخارجية في وزارة التجارة ودائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية وهيئة الخصخصة في مجلس الوزراء ، فضلا عن ان هذه الهيئة يجب أن ترتبط بعلاقات خاصة ووثيقة مع البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التجارة وسوق العراق للأوراق المالية وهذه الهيئة تكون معنية ولديها صلاحيات واسعة بموضوع الاصلاحات الاقتصادية ونجاحها في العراق ؛ لأنها ستعمل على اولا ترشيق الجهاز الاداري من خلال دمج بعض الوزارات والهيئات ومن ثم سيكون هناك ضغط للمناصب الإدارية والتخلص من امتيازاتها وما ترتب عليه من ضغط للنفقات بشكل كبير مع الابقاء على الكوادر المتخصصة بالاقتصاد والتجارة والاستثمار والمال فقط على الاقل القيادات المتقدمة من الموظفين واعاده تدوير باقي الموظفين الى الفروع التي ستنشئ عن هيئة التحول الاقتصادي او وزاره الاقتصاد كل حسب اختصاصه.

الهدف الثاني من انشاء هذا المجلس او الهيئة هو توحيد مصدر اتخاذ القرار الاقتصادي المتخصص بجهة واحدة فقط بدلا من تعدد جهات اتخاذ القرار الاقتصادي؛ لذا اذا اردنا ان تنجح الاصلاحات الاقتصادية في العراق يجب ان تكون هناك جهة

واحدة لاتخاذ القرار الاقتصادي وليست جهات متعددة لأنها ستكون متعارضة ومتناقضة وتؤثر في سير عملية الاصلاحات الاقتصادية التي تتطلب قرارات حاسمة وسريعة.

هذه الهيئة او المجلس سيوفر ضمان كفاءة اكبر في ادارة الاقتصاد العراقي من خلال تبني فكر اقتصادي سليم قائم على اقتصاد السوق المنضبط بإطار مؤسساتي يحقق مصالح الجميع ويضمن عدالة اجتماعية في الوقت نفسه، وهذا ما تحتاج اليه الحكومة الحالية في ظل حقبة الاصلاح الاقتصادي فلا يمكن ان نظل نعتمد على الدولة بوصفها الراعي ورب العمل وانها المسؤول عن تحمل كل المشاكل الاقتصادية وهي المعنية بالتنمية والنمو الاقتصادي، فيجب التخفيف العبء على كاهل الدولة لتمارس أدواراً أخرى كما معمول فيه الحال في الدول المتقدمة وهي الدفاع والامن الخارجي والداخلي التشريعات وتطبيق القانون الرقابة والإشراف على سير الاقتصاد توفير الاطر المؤسساتية الضامنة لتحقيق العدالة الاجتماعية، اي ان لا تترك اقتصاد السوق يعمل بدون ضوابط واعطاء دوراً اكبر للقطاع الخاص في تولي عملية النهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق الرفاهية وتقليل نسب البطالة ومن ثم الفقر لا ان يظل الجميع ينظر الى الدولة بوصفها هي المسؤول الأول عن كل المشاكل الاقتصادية والدولة يجب ان توفر له كل شيء بدون عمل.

وتلك الهيئة أو المجلس ستكون ركناً من أركان الدولة العراقية وشرط من شروط وجودها واستمرارها ويجب أن يكون عملها على جانبين:

الجانب الأول: خارجي يهتم بالعلاقات الاقتصادية الخارجية والاهتمام بكل برامج الاصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الاقتصادية الدولية صندوق النقد الدولي البنك الدولي منظمة التجارة العالمية، وكذلك مع المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية وإجراء

عمليات تدريب واسعة النطاق بخصوص تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية واستقدام الخبراء المتخصصين بالتحول والاصلاح الاقتصادي.

الجانب الثاني: داخلي يتولى شؤون الاستثمار الاجنبي والوطني والقطاع الخاص والعام والتجارة الداخلية والشؤون المالية والنقدية، وكذلك تبني ادارة ملف الخصخصة وعلى القطاعات كافة وبما يخدم الاصلاح الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد العراقي.

عاشراً / مقترحات أخرى لانجاح الإصلاح الاقتصادي:[١٢]

ايضا نقترح ثلاثة امور في غاية الاهمية لدعم ومساندة مجلس او هيئة التحول الاقتصادي المقترحة:

١. **انشاء المحكمة الاقتصادية العليا:**

تعد تلك المحكمة مهمة جدا لانجاح عملية التحول الاقتصادي وانجاح عملية الاصلاح الاقتصادي، فتعد مأسسة اقتصادية متخصصة تضبط السلوك الاقتصادي لكل القائمين على ادارة الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والاستثمارية في داخل العراق ، وايضا تكون معنية بفضل النزاعات وحسم القضايا التي تنشئ مع اطراف خارجية يتعامل معها العراق وهذا النوع من المحاكم موجود في الدول المتقدمة وتشكل احد عوامل تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على المستوى العالمي ونقترح ان تضم قضاة متخصصين بالقانون الاقتصادي والتجاري والقانون الاقتصادي الدولي وقانون الشركات والاستثمار حصرا وان كان العراق الى الان يعاني نقص الكوادر المتخصصة بالقانون الاقتصادي، كما ندعو الى تأسيس اكاديمي متخصصة بإعداد قضاة اقتصاديين او فتح

---

[١٢] د. هيثم كريم صيوان، ماسسة الإصلاح الاقتصادي في العراق، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/٣٧٧٣.

فرع ضمن معهد القضاء العالي لأعداد كوادر لها والالمام بالأمور الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية والأمور المالية والاستثمارية والقانون الاقتصادي الدولي بما فيها قانون منظمة التجارة العالمية وعقود الاستثمار الدولية والى غير ذلك من العقود الاقتصادية المتخصصة.

٢. انشاء المحكمة المالية:

بما ان السيد رئيس الوزراء مهتم بشكل كبير بالإصلاحات المعنية بالقطاع المالي والمصرفي **اقترح انشاء المحكمة المالية** لذا اقترح تفعيل عمل محكمة الخدمات المالية الموجودة لدى البنك المركزي العراقي وتوسيع عملها او انشاء اخرى متخصصة فقط في الامور المالية والمحاسبية على الصعيد الداخلي والخارجي ، وتتولى ايضا مهمة النظر في كل عمليات الفساد المالي والاداري سواء كان فساد نخب سلطة او فساد بيروقراطي وان يتم دمج دوائر معنية بمكافحة الفساد مثل دواوين الرقابة المالية وهيئة النزاهة لتكون تحت مسؤولية تلك المحكمة او ايجاد علاقة وثيقة بين تلك الدوائر والمحكمة المالية العراقية وهذا فيه ترشيق لعمل الحكومة ايضا وضغط للمناصب والامتيازات وتقليص دائرة المسؤولية بدلا من تشتتها وترهلها.

ايضا تكون هذه الهيئة معنية بإعادة النظر بكل التشريعات والقوانين ذات الصلة بالاقتصاد العراقي وتعديلها بما يخدم الاصلاح الاقتصادي في العراق حصرا وتشريع قوانين جديدة نسميها قوانين التحول الاقتصادي كي تتلاءم مع القوانين الدولية ولاسيما قوانين منظمة التجارة العالمية وقوانين التهرب الضريبي العابر للحدود وقوانين المؤسسات المالية الدولية وقوانين التجارة الإلكترونية والتسويات الدولية وقوانين الاستثمار الاجنبي وقوانين الاسواق المالية وقوانين الشركات الأجنبية والى غير ذلك من

القوانين التي بدونها لا يمكن للعراق ان يحقق التحول الناجح الى اقتصاد السوق ويمكن الاستعانة بالوكالات الدولية والمنظمات المتخصصة في هذا المجال.

وعند تأسيس هذه الهيئة المعنية بالتحول الاقتصادي او مجلس اعمار العراق بأجنحتها المتمثلة بالمحكمة الاقتصادية العليا والمحكمة المالية سنكون قد وفرنا اطاراً مؤسسياً ضامن لنجاح الاصلاح الاقتصادي في العراق ليكون هذا الاطار المؤسساتي يعمل بفكر اقتصادي سليم ويكون ضمانة لعمل نخب الادارة الاقتصادية في ضوء التشريعات والقوانين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية والضريبية والكمركية والبرامج والسياسات الاقتصادية العامة والضوابط والتعليمات ، وهذه كلها ستكون ضابطة لسلوك اللاعبين الاقتصاديين داخل الاقتصاد العراقي او اللاعبين الخارجيين سواء كانت حكومات او شركات او مجتمع رجال الاعمال او منظمات ومؤسسات استثمارية وتمويلية دولية، اي بإنشاء تلك المؤسسات سنضمن نجاح الاصلاحات الاقتصادية في العراق مستقبلا ولن يتكرر الفشل الذي اصاب الاصلاحات السابقة ؛ لأننا هنا قد اضطررنا الاصلاح الاقتصادي بإطار مؤسساتي ضابط لسلوك القائمين على ادارة الاقتصاد العراقي وادارة المال العام وضابط لحركة التفاعلات الاقتصادية الثلاثة على المستوى الداخلي والخارجي وهي التجارة والاستثمار والتمويل.

المصادر

١. ريبوار كريم محمود، الاصلاحات الحكوميه في العراق بين التحديات والفرص بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، جامعه النهرين، كليه العلوم السياسية، العدد ٧٣ نيسان أيار وحزيران ٢٠٢٣، ص٣٢٢ –٣٢٣.

٢. القران الكريم، سورة القصص اية ٥٨.

٣. ستار جابر عمران، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلة، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١٢٠، ٢٠١٩ ، ص ٤٨٨.

٤. للمزيد ينظر: خالد روكان عواد، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التجربة والتحديات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار العدد ١٩، ٢٠١٥، ص ٦٠.

٥. د. عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، العدد الثالث، حزيران ٢٠١٢، ص٧.

٦. محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات، فبراير ٢٠١٨، ص٢٤.

٧. نقلا عن د. عامر حسن فياض، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.

٨. كلمة السيد رئيس الوزراء في حفل تخرج الدورة الأولى لمعهد العالي لاعداد القادة منشور في وسائل الاعلام العراقي.

٩. د. هيثم كريم صيوان، ماسسة الإصلاح الاقتصادي في العراق، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/٣٧٧٣.

دور القطاع الخاص في تحفيز النشاط الاقتصادي للعراق وضرورات التنمية والاصلاح

أ.د. وسن احسان عبد المنعم*

يعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الاكثر كفاءة، وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات التحول نحو القطاع الخاص بوصفه الية اساسية للتحول الى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتأتية من ذلك.

وفقا لذلك، وانطلاقا من التبدل الجوهري في السياسة الاقتصادية العامة للعراق ظهرت الحاجة الى إدراك دور القطاع الخاص وحاجة البلاد اليه لتوليد الكثير من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة بشكل رئيس إلى جانب الحكومة في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبناء قواعد الانتاج ومرتكزات التصدير.

واليوم يقوم العراق على رؤية اصلاحية تقوم على فصل (الشراكة التقليدية الريعية غير المنتجة والنفعية الطارئة) التي اعتاش القطاع الخاص فيها على الدولة الريعية والانفاق الحكومي وراكم ارباح رأسمالية طبيعية او طارئة ولدتها دورة الاصول النفطية دون ان ينتفع الاقتصاد منها او ان يتمكن اقتصاد السوق من تنويع نشاطاته الانتاجية بل أصبح حاضنة تلقائية للاقتصاد الاحادي، وهو ما تطلب تحولا استراتيجيا نحو الشراكة المنتجة الهادفة الى تنويع الاقتصاد الوطني. فالقطاع الخاص اليوم يعد محورا اساسيا في عملية

* أ.د. وسن احسان عبد المنعم / قسم العلاقات الاقتصادية/ كلية العلوم السياسية

التنمية المستدامة، فقد خضعت علاقة القطاع الاقتصادي بعملية النمو الاقتصادي لعلاقة ايجابية وقوية اكدتها غالبية الدراسات. ذلك ان نمو الانتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة وبالبيئة المستقرة المناسبة للاسهام في عملية التنمية المستدامة. وفي العراق، تستخدم الوثائق الحكومية اصطلاح (القطاع الخاص) على الرغم من عدم وجود تعريف اجرائي له، وان كانت استراتيجية القطاع الخاص الصادرة عن هيئة المستشارين بمجلس الوزراء قد قبلت تعريفه بأنه " ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لسيطرة الدولة المباشرة ويدار من اجل الربح" وبالمعنى نفسه يشيع استخدامه أكاديميا، اذ إن هناك فرزا واضحا بينه وبين القطاع الخيري او التعاوني. وقد نصت المادة (٢٥) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على ان "تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته"، والمادة (٢٣) اولا "الملكية الخاصة مصونة، ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون". ومع تلك المواد الدستورية التي توضح ملامح التوجه نحو اقتصاد السوق، الا ان الواقع يشير الى ثانوية الدور الذي يمثله القطاع الخاص اليوم كما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول (١)

اسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٨) (%)

السنوات	اسهامات القطاع العام %	اسهامات القطاع الخاص %
٢٠٠٤	٦٩,١	٣٠,٩
٢٠٠٥	٦٧,٢	٣٢,٨
٢٠٠٦	٧٠,٣	٢٩,٧
٢٠٠٧	٦٩,١	٣٠,٩
٢٠٠٨	٧٣,٣	٢٦,٧
٢٠٠٩	٦٦,٣	٣٣,٦
٢٠١٠	٦٥,٢	٣٤,٨
٢٠١١	٦٩,٥	٣٠,٥
٢٠١٢	٦٧,٣	٣٢,٧
٢٠١٣	٦٥,٢	٣٤,٨
٢٠١٤	٦٣,٤	٣٦,٦
٢٠١٥	٦٠,٨	٣٩,٢
٢٠١٦	٥٧,٣	٤٢,٧
٢٠١٧	٦١,٤	٣٨,٦
٢٠١٨	٦٧	٣٣

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

وتشير برامج الحكومات المتعاقبة والوثائق الاستراتيجية الوطنية التي اعلنت منذ عام ٢٠٠٥ الى تأييد دور القطاع الخاص، فقد صاغت وزارة التخطيط اربع خطط استراتيجية غطت المدة من ٢٠٠٥ .٢٠٢٢، وعدت جميعا انعاشا للقطاع الخاص بحسب كل خطة وافتراضاتها الاساسية ، ففي خطة التنمية للسنوات ٢٠١٠ .٢٠١٤ كانت الاكثر طموحا اذ قدرت اسهام اشراك القطاع الخاص وصلت الى (٤٦%) من اجمالي الاستثمار المخطط ، انخفض في الخطة الثانية الى (٢١%) فقط ،ثم لتقدم خطة (٢٠١٨. ٢٠٢٢) تقديرات تصل الى (٤٠%) باسهام القطاع الخاص فيها(انظر جدول رقم ٢) وبالعموم فإن هذه الخطط اتسمت سياسة الاستثمار للقطاع الخاص فيها بعدم التنوع برغم المساعي إلى فتح مجالات الاستثمار له في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية إلا إنها كانت محدودة النتائج.

جدول (٢)

تقديرات اسهام القطاع الخاص في خطط التنمية ٢٠١٠ . ٢٠٢٢

الخطط التنموية	الاستثمار الخاص (تريليون دينار)(%)		القطاع العام(تريليون دينار)(%)		الاجمالي (تريليون دينار)(%)	
خطة التنمية ٢٠١٠ . ٢٠١٤	٨٩,٥	٤٦,٣	١٢٨,٥	٥٣,٧	٢١٨,٠	١٠٠
خطة التنمية ٢٠١٣. ٢٠١٧	٨٨,٠	٢١,٠	٣٢٩,٠	٧٩,٠	٤١٧,٠	١٠٠
خطة التنمية ٢٠١٨ . ٢٠٢٢	٨٨,٦	٤٠,٠	١٣٢,٠	٦٠,٠	٢٢٠,٦	١٠٠

المصدر. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ . ٢٠١٤، ص١٨. ٢٠١٣ . ٢٠١، ص٢٨. ٢٠١٨ . ٢٠٢٢، ص٦٢.

وعند التطرق الى مراحل تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص ومؤشرات نجاحها فإنها توقفت وتركزت على أربع مراحل اساسية خلال المدة (٢٠١٠ . ٢٠٣٠) تحديدا ، وكما هو موضح في الجدول رقم (٣)

جدول (٣)

مؤشرات نجاح تطبيق استراتيجية القطاع الخاص للمراحل الاربعة خلال المدة(٢٠١٠ . ٢٠٣٠)

بداية مساعي تطوير القطاع الخاص خلال المرحلة الاولى ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤	مؤشرات نجاح تطبيق المرحلة الثانية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٧	مؤشرات نجاح تطبيق المرحلة الثالثة ٢٠١٨ ـ ٢٠٢٢	وقعات مؤشرات نجاح تطبيق المرحلة الرابعة ٢٠٢٣ ـ ٢٠٣٠
١ـ العمل على تكوين قطاع خاص تفاعلي،تشاركي،تنافسي يعزز من تحقيق التنمية المستدامة. ٢ـ اقامة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الخاص. ٣ـ توسيع وتنويع الانشطة التي يستثمر فيها القطاع الخاص.	١ـ تفهم الحكومة دورها كميسر للقطاع الخاص وان تعده شريكا ومعينا. ٢ـ تفهم القطاع الخاص دوره ومسؤوليته كعامل اجتماعي واقتصادي فاعل يساهم في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية. ٣ـ تأسيس مجلس تطوير القطاع الخاص وممارسته لمهامه بفعالية. ٤ـ تأسيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وادارتها صندوق هذه المؤسسات. ٥ـ حقق الاقتصاد نموا بنسبة ٣٥% من الناتج القومي الاجمالي وشغل ٣٠% من القوة العاملة في عام ٢٠١٧. ٦/ تخفيض البطالة من ١١% في عام ٢٠١١ الى معدل ٦% الذ استهدفته خطة التنمية الوطنية خلال هذه المدة.	١ـ زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والتنموية الاساسية. ٢ـ وصول نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي الى ٤٥%بحلول عام٢٠٢٢. ٣ـ التحسن الملحوظ في تصنيف العراق في تقرير ممارسة الاعمال الذي يصدره البنك الدولي(*).فقد قدرت استثمارات القطاع الخاص بمختلف الاشكال حوالي (٨٨،٦) تريليون دينار عراقي وهو مبلغ ضئيل جدا قياسا لبقية الدول العربية بالعموم الا انه يعد بداية لانفتاح استثماري داعمل للنمو الاقتصادي. ٤ـ تخفيض معدل البطالة اقل من ٦%.	١ـ زيادة نسبة التشغيل في القطاع الخاص الى ٥٠% او اكثر من مجمل فرص التشغيل المتاحة. ٢ـ ازدياد نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي الى ٦٠% بحلول عام ٢٠٣٠. ٣ـ وصول نسبة تكوين رأس المال الثابت لدى القطاع الخاص الى ٥٠%من الاجمالي الوطني. ٤ـ اعادة هيكلة كل الشركات العامة وادماجها في اقتصاد السوق يقوده القطاع الخاص. ٥ـ تخفيض معدل البطالة الى ٤% او اقل.

(*)التقرير هو احد المنتجات المعرفية الرائدة تصدره مجموعة البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٤ ويسمى ب (تقرير ممارسة الاعمال) الذي يهدف الى قياس الاعباء التي توقعها انظمة الاعمال على الشركات لاكثر من ١٨٩ اقتصادا ويعود له الفضل في تصميم العديد من الاصلاحات التنظيمية في البلدان النامية ومنها العراق الذي دخل هذا التقرير منذعام ٢٠٠٧ وصنف انذاك بمراتب متدنية حتى بدأ يشهد تحسنا تدريجيا في مجالات تراخيص الكهرباء وحماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود...الخ الا انه مازال في مراتب بعيدة[١٣].

وفقا لذلك، ثار التساؤل الاتي: لماذا استراتيجية تطوير القطاع الخاص؟

والإجابة تكمن في ان هناك امال كبيرة في موارد العراق الوطنية، لاسيما موارده الطبيعية والبشرية واراضيه الخصبة وثروة المواقع الاثرية والتاريخية ومقاصد الزيارات الدينية، فضلا عن فرص تسويقية هائلة نظرا الى الطلب الكبير على المنتجات والخدمات مع وفرة الطاقة الشرائية. ان هذه المقومات مجتمعة وفرت امكانات هائلة لإقامة مشاريع جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد يقودها القطاع الخاص وبما يدفع باتجاه النمو والتنوع الاقتصادي.

ومع تطور القطاع الخاص حاليا، فإن البدائل المتاحة امام اليد العاملة في العراق مازالت محدودة خاصة مع تزايد النمو السكاني الذي تجاوز حدود (٤٤،٤١٤،٨٠٠) مليون نسمة مع دخول عام ٢٠٢٤ ومن المتوقع ان يصل عدد السكان الى

[١٣] استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ . ٢٠٣٠، مجلس الوزراء،هيئة المستشارين، جمهورية العراق،نيسان ٢٠١٤،ص٧.

(٥١،٢١١،٧٠٠) مليون نسمة خلال عم ٢٠٣٠حسب تقديرات اخر احصاء لسكان العراق للمدة (٢٠١٥ . ٢٠٣٠) عن وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء. ويوضح ذلك جدول رقم (٤).

جدول (٤)

تقديرات سكان العراق للمدة (٢٠١٥ . ٢٠٣٠)

السنة	مجموع السكان
٢٠١٥	٣٥،٢١٢،٦٠٠
٢٠١٦	٣٦،١٦٩،١٢٣
٢٠١٧	٣٧،١٣٩،٥١٩
٢٠١٨	٣٨،١٢٤،١٨٢
٢٠١٩	٣٩،١٢٧،٩٠٠
٢٠٢٠	٤٠،١٥٠،١٧٤
٢٠٢١	٤١،١٩٠،٦٥٨
٢٠٢٢	٤٢،٢٤٨،٩٠٠
٢٠٢٣	٤٣،٣٢٤،٠٠٠
٢٠٢٤	٤٤،٤١٤،٨٠٠
٢٠٢٥	٤٥،٥٢٠،٥٠٠

٢٠٢٦	٤٦،٦٣٩،٩٠٠
٢٠٢٧	٤٧،٧٧١،٦٠٠
٢٠٢٨	٤٨،٩١٤،١٠٠
٢٠٢٩	٥٠،٠٦١،٥٠٠
٢٠٣٠	٥١،٢١١،٧٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، العراق، سنوات مختلفة.

واليوم هنالك وعي متزايد بشان الحاجة الى ادخال تحسينات شاملة على بيئة الاعمال في العراق.اذ لا مناص من اجراء تغييرات اذا ما أريد لمؤسسات القطاع الخاص ان تكون قادرة على المنافسة وحيوية بما يكفي لتوفير فرص عمل للمواطنين العراقيين على المدى الطويل. ولتحقيق ذلك يتطلب:

١. اعادة تموضع العراق بين الاقتصادات الرائدة في المنطقة.

٢. تحقيق تكامل افضل لاقتصاد العراق مع الاقتصادات الاقليمية والعالمية.

٣. المساهمة في تحسين تصنيفات السوق المحلية في العراق في ميدان الاعمال.

٤. تزويد المنظمات الوطنية والدولية باطار واضح وملزم لتنسيق جداول اعمالها بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ان كل ذلك يتطلب تمكين القطاع الخاص من اخذ دوره المطلوب في الانتاج والنمو وتحقيق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل، من خلال تفعيل صندوق دعم القطاع الخاص وتقديم المساعدات غير المالية له مع دفع المستحقات المتأخرة للقطاع الخاص

على الحكومة، ذلك ان غالبية شركات القطاع الخاص تعتمد بشكل اساسي على تقديم الخدمات للدولة وعلى العقود الحكومية (باستثناء قطاع الاتصالات)،وبالتالي فأن تأخر الدولة في سداد الكثير من مبالغ القطاع الخاص تسبب بحالات افلاس واسعة النطاق، نتيجة تراكم الديون الحكومية في اعقاب الازمة الاقتصادية عام ٢٠١٤ وهو مالم يتعافى منه القطاع حتى الان، حيث لاتزال الديون المستحقة تثقل كاهل اولئك الذين يحاولون الاستمرار بالعمل.

كما ان ما اعاق تقدم القطاع الخاص هو النقص في الانفاق على البنى التحتية فضلا عن الجهاز الاداري المعقد للدولة والمصاحب لتزايد دور القطاع العام في الاقتصاد باستثناء عدد قليل من شركات القطاع الخاص العاملة في مجالات محددة مثل النفط والاتصالات. بالمقابل، فان القطاع الخاص قد نشط في مجال الاقتصاد غير المنظم وتمثل ذلك في الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات التجارة والبيع بالتجزئة والبناء والنقل، وفي مجالات صناعة الانسجة والاغذية والضيافة والهندسة والكيماويات، مع شبه عدم انخراط لأي منها في مجال صناعة السلع المسوقة(اي مخرجات القطاع الصناعي التي تسوق داخل البلد وخارجه)،حيث ان كثافته (اي عدد الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة لكل ١٠٠٠ شخص) اقل بكثير مقارنة بماهو عليه في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والبلدان الناشئة والنامية.

كل ذلك، يتطلب العمل على تحقيق زيادة فعلية في مساهمة القطاع الخاص وبما يجعله الرافعة الاساسية للأداء الاقتصادي ومعالجة البطالة الحالية وفي المستقبل وتقليل الضغط على القطاع العام.

الخاتمة:

ان الاقتصاد العراقي بحاجة الى تحديد الاستراتيجيات والخطوات الاساسية التي تسهم في تحقيق التطابق بين التوجه نحو الخصخصة واقتصاد السوق والواقع الاقتصادي الحالي من خلال منع ومكافحة الفساد الاداري لضمان سلامة الاجراءات الادارية بسلاسة وتحديدا ذات العلاقة باستثمارات القطاع الخاص واصلاحه ، فضلا عن توجيه استثمارات هذا القطاع نحو القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تنويع مصادر الايراد في الاقتصاد العراقي وبما يضمن تطويره وتنميته في المستقبل.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في العراق

م. د. زينة عبد الكريم إبراهيم *

م. د. محمد حميد محمد *

المقدمة:

إن ما يعانيه العراق من عدم القدرة على تحقيق مشاريع الإصلاح الاقتصادي، وتجاوز صفات التخلف بكل مجالاته مرتبط بتحليل تحديات هذه القضية ومحاولة تغيير المشاكل التي تعاني منها، كتراجع الاقتصاد من حيث الأداء الفعالية في الواقع التطبيقي وعدم القدرة على الوصول الى مستويات الاصلاح المطلوبة فضلا عن عدم القدرة على تفعيل قدرات النظام الاجتماعي، ويعد الجانب الاقتصادي والاجتماعي من ابرز العوامل وأهمها في تحقيق الاصلاح الاقتصادي، فضلا عن انه يعد المعوق الاكبر للاستمرار بالعملية الاصلاحية في العراق نظرا لجملة من التحديات :

أولاً: التنوع الاقتصادي

تعد هذه المشكلة تحديا محوريا في الاصلاح الاقتصادي نظرا لكون العراق يعتمد بصورة أساسية على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة والمشاريع الاستثمارية، إذ إن إنجاح هذه الإصلاحات يستدعي بلورة استراتيجية اصلاحية فعالة وبعيدة المدى، إلا أن ما يلاحظ ضمن حالة العراق تبعية الاقتصاد لهذا القطاع الاستراتيجي ما يشكل خطراً في حالة حدوث أي انخفاض في أسعار النفط.

* م. د. محمد حميد محمد / قسم العلاقات الاقتصادية/ كلية العلوم السياسية

* م. د. زينة عبد الكريم إبراهيم / قسم العلاقات الاقتصادية/ كلية العلوم السياسية

جدول (١) مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢٣

السنة	(% من اجمالي الناتج المحلي)
٢٠١٥	%٥٥,١
٢٠١٦	%٦٠,٤
٢٠١٧	%٦٤
٢٠١٨	%٦٢,٥
٢٠١٩	%٥٩,١
٢٠٢٠	%٥٩
٢٠٢١	%٥٦,٥
٢٠٢٢	%٦٠,٩
٢٠٢٣	%٦٠,٧

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة.

فضلا عن المشكلة الاساسية التي تعاني منها الاصلاحات هي عدم التنسيق بين القطاعات الرئيسة الصناعة الزراعة وطرق توظيف التكنولوجيا فيها، لذلك ومن اجل دعم العملية الاصلاحية يجب العمل على تعزيز نمو اقتصاد القطاع الخاص، من خلال دعم عمل النشاط الخاص في القطاعات غير النفطية مثل الخدمات المصرفية والبناء، والنقل، والسياحة الدينية والزراعة، حيث من الممكن أن تساعد هذه القطاعات

أيضاً في استيعاب القوى العاملة في العراق مقارنة بالقطاع النفطي، إذ يتطلب من الحكومة التحول نحو التركيز على وضع سياسة صناعية فضلا عن تهيئة الظروف الملائمة وخلق مستويات أعلى من الاستثمار، لاسيما في مجال الطاقة، فضلا عن توفير بيئة أعمال من خلال البدء في معالجة الفساد الاداري والمالي[١٤]، هذا فيما يتعلق بالتحديات الداخلية، اما التحديات الخارجية التي تواجه التنوع الاقتصادي تتمثل على النحو الاتي:

تذبذب أسعار النفط: ان تذبذب أسعار النفط تعد من أهم تحديات الاقتصاد في العراق لكونه يعتمد على الايرادات النفطية بصورة اساسية في التمويل (ينظر جدول ٢)، لذلك فأن اي تذبذب في أسعار النفط ستنعكس بصورة سلبية على ايرادات الدولة المالية، إذ ان غياب الاستقرار المالي تنعكس نتائجه على التخصيصات الاستثمارية ومن ثم تراجع العمليات اللازمة للقطاعات الانتاجية.

[١٤] م. د ستار جابر عمران، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق (دراسة تحليلية) ، مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، العدد ١٢٠، ٢٠١٩.

جدول (٢): مساهمة النفط في الموازنة العامة للعراق للأعوام (٢٠١٥-٢٠٢٣)

السنة	مساهمة النفط في الموازنة العامة (%)
٢٠١٥	%٧٧,٢
٢٠١٦	%٨١,٤
٢٠١٧	%٨٤,١
٢٠١٨	%٨٩,٧
٢٠١٩	%٩٢,٢
٢٠٢٠	%٨٦,٢
٢٠٢١	%٨٧,٣
٢٠٢٢	%٩٥
٢٠٢٣	%٨٩,٧

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة.

المنافسة الاجنبية: ان وضع الحدود العراقية المفتوحة ادت الى دخول مختلف السلع الاجنبية دون رقابة مما جعلها تنافس السلع المنتجة محليا، وأدى ذلك الى تراجع الانتاجية للسلع المحلية لعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية. وعلى الرغم من السياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية في خفض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في عام ٢٠٢١ لمواجهة العجز في الموازنة العامة وبحجة دعم الصناعات

المحلية في مواجهة السلع المستوردة، إلا إن هذه السياسات لم تحقق المرجو منها لاسيما فيما يتعلق بدعم المنتجات الوطنية.

ان ضـعف الإنتاج المحلي والاعتماد على الإيرادات المالية النفطية فتح الباب أمام اسـتيراد السـلع الأجنبية لغزو السوق المحلية وهذا بدور سيؤدي إلى خروج العملة الصـعبة لتغطية قيمة الاستيرادات الكبيرة التي تشـمل على الأغلب سلعا استهلاكية تسـهم في جعل الميزان التجاري السلعي غير النفطي في حالة عجز مستمر.

لذلك فان عدم ضبط الحدود وارتفاع اسعار صرف الدينار العراقي تسهم في ضعف منافسة السلعة المحلية للسلع الاجنبية ومن ثم انخفاض الصادرات التي تعد الاساس في التنويع الاقتصادي[١٥].

شكل (١): الهيكل السلعي للاستيرادات والصادرات العراقية للعام ٢٠٢٢

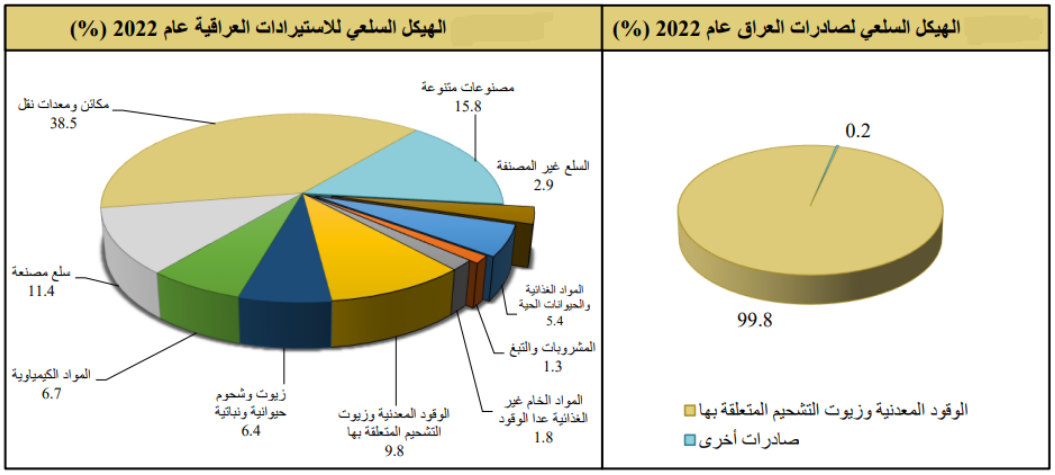

المصدر: البنك المركزي العراق، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الإحصاء والأبحاث، ٢٠٢٢، ص٥٠.

[١٥] البنك الدولي ، العراق : الاصلاحات الاقتصادية ضرورية للاستفادة من عائدات النفط ومعالجة ازمة راس المال البشري ، ٢٠٢٢/٦/١٦، على الموقع الالكتروني :
Albankaldawli.org/ar/news/press-release/٢٠٢٢/٠٦/١٦/iraq

ثانياً: السياسة الاقتصادية

إن السياسات الاقتصادية في العراق تقوم على نظرية أساسية هي أن النظام الاقتصادي بمختلف قوانينه وسياساته لا يخضع لقانون السوق انما يخضع لإدارة الحكومة السياسية، وهذا ما ترتب عليه تدهور في مستوى الإنتاج والإنتاجية فضلا عن ضعف مستوى التنويع الاقتصادي، وتعميق مظاهر الاختلال والتشوه في الاقتصاد، وكان من اهمها التشوه في الهيكل الاقتصادي نتيجة لهيمنة القطاع النفطي، وتراجع القطاع السلعي متمثلا بالقطاع الصناعي والزراعي وقطاع الكهرباء والمياه، فضلاً عن التشوه في سعر صرف الدينار العراقي[١٦].

ثالثاً: انتشار ظاهرة الفساد

تعد ظاهرة الفساد أحد أهم التحديات التي تواجه عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق، لاسيما ان الفساد لم يعد حكراً على النخبة السياسية، وانما امتد إلى مختلف أركان الانظمة الإدارية والقضائية والتعليمية والمؤسسات الإنتاجية والإنشائية والخدمية، فضلا عن تأثيراتها السلبية على الدولة والمجتمع، وبفعل هذه التطورات أخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية[١٧]، فقد احتل العراق المرتبة السابعة عربيا والـ ١٥٧ عالميا لأكثر الدول فسادا بين ١٨٠ دولة مدرجة على قائمة منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٢٢.

[١٦] م. د سامي عواد غلام ، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية ،مجلد ١٦، ٢٠٢٠، العدد ٤٥ ، ص٤٦٤.

[١٧] م. د سامي عواد غلام ، مصدر سبق ذكره.

جدول (٣): موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد في العالم للأعوام (٢٠١٥-٢٠٢٣)

السنة	ترتيب العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد من أصل ١٨٠ دولة
٢٠١٥	١٦١
٢٠١٦	١٦٦
٢٠١٧	١٦٩
٢٠١٨	١٦٨
٢٠١٩	١٦٢
٢٠٢٠	١٦٠
٢٠٢١	١٥٧
٢٠٢٢	١٥٧
٢٠٢٣	١٥٤

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية، اعداد مختلفة.

رابعاً: الفقر والبطالة

يعد الفقر من التحديات الرئيسة التي تواجه عملية الاصلاح الاقتصادي ويعود ارتفاع معدلات الفقر نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وركود النشاط الاقتصادي، فضلا عن عدم تحسن المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة، مما أدى الى ارتفاع معدلات التضخم وخصوصا الارتفاع في أسعار المشتقات ادى إلى تخفيض مستوى الدخول

الحقيقية على الرغم من الزيادات المستمرة في الدخول النقدية، مما عمل الى انضمام بعض الافراد الى الجماعات الارهابية لأجل النهوض بواقعهم المعاشي مما ادى الى ارتفاع معدل الجريمة التي ارهقت بدورها الوضع الاجتماعي في العراق، ومن ثم اثر بصورة سلبية على عملية الاصلاح الاقتصادي[١٨]، اما فيما يخص مشكلة البطالة في العراق فهي ذات ابعاد سلبية على مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومن اهم اسباب تفاقمها هي عدم كفاية عناصر الإنتاج ولاسيما رؤوس الاموال و ضعف القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي وكثرة العمالة غير الماهرة نتيجة ضعف التعليم او العمل في غير مجال الاختصاص، فضلا عن ذلك عجز الحكومات المتعاقبة عن اطلاق مبادرات مهمة لتمويل مشاريع التنمية نتيجة الفساد وغياب الارادة السياسية، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل[١٩].

[١٨] د. حسن لطيف، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٣٨، ٢٠٠٧، ص١٠٤.

[١٩] شهاب أحمد الفضلي ، نحو ستراتيجية للتنمية الاقتصادية . الاجتماعية ، صحيفة الصباح ، العدد ٨٢٦ ، ٢٠٠٦/٥/٦ ، بغداد

جدول (٤) إجمالي حجم البطالة (% من مجموع القوى العاملة) للسنوات ٢٠٢٥-٢٠٢٣

السنة	اجمالي البطالة من مجموع القوى العاملة
٢٠١٥	%١٠,٧
٢٠١٦	%١٠,٨
٢٠١٧	%١٣
٢٠١٨	%١٤,١
٢٠١٩	%١٥,١
٢٠٢٠	%١٦,٢
٢٠٢١	%١٦,٢
٢٠٢٢	%١٥,٥
٢٠٢٣	%١٥,٦

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات البنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=٢٠٢٢&locations=IQ&start=٢٠١٥&view=chart

خامساً: المديونية الخارجية

تمثل مشكلة المديونية اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي نظراً لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية وتهديد في استقرار النظام المالي، ويتشكل عبء

المديونية من خلال تسديد الاقساط المتفق عليها من الجهة الدائنة والفوائد المترتبة على هذه القروض التي يتم تسديدها تكون في الغالب على حساب الخدمات الاساسية المقدمة من الدولة لمواطنيها[٢٠].

تتمحور الاعباء الخارجية للعراق من خلال فقرتين هما الدين الخارجي والتعويض الذي تولد عن حرب الخليج الثانية، فديون العراق تعود الى المجاميع الاتية:

مجموعة نادي باريس (٣٦ مليار دولار).

بعض دول الخليج (٣٥-٥٥ مليار دولار).

مجموعة الدول الاخرى كروسيا والصين وغيرها (١٠-١٢ مليار دولار).

الدائنون الخاصون كالبنوك والشركات الخاصة (٢٠ مليار دولار).

فيما يخص ديون نادي باريس نجح العراق في الوصول لتسوية هذه الديون عن طريق الاعفاء الجزئي او الكلي باستثناء ديون الدول العربية، وبالنسبة للديون الخاصة فلقد توصل العراق الى تسويتها عن طريق صيغة الاستبدال وذلك من خلال اعطاء سندات رسمية للمؤسسات المعنية قيمتها حوالي (٢٠%) من مجموع المبلغ الاصلي وفي ضوء ذلك انخفضت الديون العراقية لتلك المؤسسات من (٢٠ مليار دولار) الى حوالي (٣,٨ مليار دولار)[٢١].

---

[٢٠] أ .د عاطف لافي مرزوك و الباحثة رجاء قاسم حمزة ، الدين الحكومي الخارجي للعراق – المحتوى والاثار في الاداء الاقتصادي، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد ٦٣، ٢٠٢١.

[٢١] د. احمد عمر الراوي، دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد٤ (بغداد: مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ، ص٢٧.

ان المفاوضات التي خاضها العراق على النطاق الدولي لم تقتصر على ديون نادي باريس وتسوية مشكلة التعويضات مع دول الخليج ولاسيما الكويت التي انتهت الى الاقرار بتعويضات الكويت تستقطع بنسبة (٥%) سنويا وآجل الدفع ، بل تطرقت ايضاً الى ديون القطاع الخاص (الدائنين التجاريين) والتي قدرت (٢٠) مليار دولار وجرت تسويتها وحسب ترتيبات معينة ملخصها، ان بالإمكان شراء هذه الديون التي تقل عن (٣٥) مليون دولار بما يعادل (١٠%) من قيمتها الاسمية في الاسواق المالية الدولية وإصدار سندات دين بمقدار ملياري دولار تسدد لمدة ٢٠ عام وبفائدة سنوية بنسبة (٨،٥%)[٢٢].

الجدول (٥) إجمالي الدين الخارجي للأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٣

السنة	اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)
٢٠١٥	١٩,١٤
٢٠١٦	٢٣,٣٧
٢٠١٧	٢٨,١١
٢٠١٨	٢٧,٨٤
٢٠١٩	٢٧,٥٤

[٢٢] ابراهيم المشهداني، الديون الخارجية للعراق وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦/٥/٢٨، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع: http://www.iraqicp.com/index.php

٢٠٢٠	٢٦,٣٩
٢٠٢١	٢٥,٣٤
٢٠٢٢	٢٢,٥٩
٢٠٢٣	٢٢

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات البنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?end=٢٠٢٢&locations=IQ&start=٢٠١٥&view=chart

أصبحت المديونية أداة للتأثير في الاقتصاد العراقي سواء كتكاليف أم كسياسات مما جعل العراق يتبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي على وفق رؤية صندوق النقد الدولي، مما تقدم يتبين أن غياب الأمن المتمثل بالحروب والعقوبات الدولية قد عرقل التنمية وإمكان بلوغ أهدافها، بالمقابل فان تناقص التنمية قلل من الدعم المتوافر لمواجهة التهديدات المسلحة وغير المسلحة بعد أن أثقل كاهل الاقتصاد العراقي بمديونية كبيرة جدا لتكون فيما بعد أحد الأسباب الرئيسة لتغير طبيعة السياسة الاقتصادية بعد أن تغير النظام السياسي فيه.

رؤية مستقبلية للإصلاح الاقتصادي في العراق

ان نجاح تجربة الاصلاح الاقتصادي في العراق يكمن في اختيار تطبيق الاليات المميزة لبناء برنامج ناجح من خلال تبني سياسة اقتصادية فاعلة لمعالجة اهم المشاكل والتحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي سواء كانت هذه البرامج موجهة من المؤسسات الاقتصادية الدولية او من خلال تبني سياسة مستقلة الهدف منها هو مصلحة المواطن، فضلا عن كونها تدعم توجهات السلطة السياسية وصولا لتحقيق

العدالة الاجتماعية والنهوض بواقع المجتمع العراقي الذي لايزال يعاني عدم الاستقرار في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

ان نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي توجب تشجيع العمليات الانتاجية في مختلف قطاعات الدولة وتحفيز القطاع الخاص من اجل انشاء المشاريع المتوسطة والصغيرة وتحقيق الخطة الحكومية لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والنهوض بواقعه وتحوله من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد انتاجي من خلال دعم وتفعيل دور القطاع الخاص، ووفقا لما ورد في استراتيجية تطوير القطاع الخاص للسنوات (٢٠١٤ – ٢٠٣٠) والتي تكونت من ثلاث مراحل وهدفت الى تحقيق زيادة في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي الى (٦٠%) بحلول عام ٢٠٣٠ حيث كانت (٣٥%) عام ٢٠١٧، وهذا بدوره سيقلص معدل البطالة الى (٤%) او اقل وبذلك يتوجب على الحكومة ان تحدد الاجراءات والاليات اللازمة لأجل تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والتي من الممكن ان تتضمن الاتي:

وضع اليات لتمويل القطاعات الصناعية والزراعية من خلال تخصيص مبالغ مالية من القروض التي تحصل عليها الحكومة على ان تكون خاضعة لإجراءات ومتابعة وتدقيق للقضاء على الفساد المالي والاداري.

توفير مستلزمات استغلال الاراضي الزراعية من خلال التعاقد مع الخريجين الزراعيين او مع القطاع الخاص لأجل استثمارها وتسويق منتجاتها وذلك بدوره يقلل من نسبة البطالة ويساعد على التحول الى الاقتصاد الانتاجي.

هيكلة الوزارات وتحويلها الى مؤسسات انتاجية واشراك القطاع الخاص ويكون دور الحكومة رقابي لأجل المتابعة والتقييم.

اعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي والخاص وبما يتناسب مع حاجة السوق الفعلية.

هيكلة الاقتصاد العراقي من خلال التنويع الاقتصادي الذي يعد خطوة رئيسية لأجل التخطيط وبناء استراتيجيات معلنة، ومنع فشل الاقتصاد وقطاعاته المختلفة التي سيكون لها دور فعال من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

المصادر

١. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد مختلفة.

٢. م. د ستار جابر عمران، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق (دراسة تحليلية) ، مجلة الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، العدد ١٢٠، ٢٠١٩.

٣. البنك الدولي، العراق : الاصلاحات الاقتصادية ضرورية للاستفادة من عائدات النفط ومعالجة ازمة راس المال البشري ، ٢٠٢٢/٦/١٦، على الموقع الالكتروني : Albankaldawli.org/ar/news/press-release/٢٠٢٢/٠٦/١٦/iraq

٤. تقارير منظمة الشفافية الدولية، اعداد مختلفة.

٥. م. د سامي عواد غلام ، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية ،مجلد ١٦، ٢٠٢٠، العدد ٤٥ ، ص٤٦٤.

٦. الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات البنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=٢٠٢٢&locations=IQ&start=٢٠١٥&view=chart

٧. د. حسن لطيف، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٣٨، ٢٠٠٧، ص١٠٤.

٨. شهاب أحمد الفضلي ، نحو ستراتيجية للتنمية الاقتصادية . الاجتماعية ، صحيفة الصباح، العدد ٨٢٦ ، ٢٠٠٦/٥/٦ ، بغداد

٩. أ .د عاطف لافي مرزوك و الباحثة رجاء قاسم حمزة ، الدين الحكومي الخارجي للعراق – المحتوى والاثار في الاداء الاقتصادي، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد ٦٣، ٢٠٢١.

١٠. د. احمد عمر الراوي، دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد٤ (بغداد: مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦) ، ص٢٧.

١١. ابراهيم المشهداني، الديون الخارجية للعراق وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦/٥/٢٨، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع: http://www.iraqicp.com/index.php

الابعاد السياسية والأمنية للربط السككي بين العراق وايران

م. م. علي رزاق شحيت *

م. م. نور سمير *

الملخص:

يأتي مشروع الربط السككي (بصرة – شلامجة) استكمالا لجملة من المشاريع المقترحة على الجانب العراقي من الجمهورية الايرانية، اذ تسعى ايران الى تعضيد علاقاتها الاقتصادية والسياسية والامنية مع الجانب العراقي ايمانا منها بمركزية العراق في منطقة الخليج العربي ودوره المؤثر في الساحة الاقليمية ناهيك عن كونه بيئة خصبة وارض معبدة للاستثمارات الخارجية، لاسيما وان البلدين تربطهما روابط دينية وحدود جغرافية طويلة وعميقة مما يسهل من التعاون المشترك بين البلدين في تنفيذ المشاريع.

سيكون لهذا المشروع بفعل دوره المستقبلي في حال كتب له النجاح ابعادا عديدة في الجانبين السياسي والامني على البلدين ، كونه يستهدف ايجاد ثغرة ومتنفس لايران تستطيع من خلاله الخروج من كماشة العقوبات الاقتصادية الامريكية المفروضة عليها مما سيجعل البلدين العراق وايران تحت مرمى امريكا وحلفائها الطامحين الى تعظيم دورهم في المنطقة وهذا بلا شك سيؤثر في السياسة العراقية اكثر من تأثيره في الجانب الايراني لاسيما وان العراق حليف ستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية فضلا عن حجم التأثير الهائل الذي تملكه الولايات المتحدة في صنع القرار في الداخل العراقي على

* م. م. علي رزاق شحيت / قسم العلاقات الاقتصادية/ كلية العلوم السياسية

* م. م. نور سمير / قسم العلاقات الاقتصادية/ كلية العلوم السياسية

العكس تماما من الجانب الايراني غير الآبه للتداعيات السياسية والاقتصادية والامنية المحتملة لاسيما وهو لا يعول كثرا على الضغط الامريكي والاوربي كونه يحاول مد نفوذه لاقصى ما يمكنه للحفاظ على دوره في الشرق الاوسط برمته.

المقدمة

في اطار التعاون المشترك بين البلدين على الصعد كافة بدأ التأسيس لمرحلة جديدة من العلاقات العراقية الايرانية في العقود الاخيرة ففي أطار السعي لربط العراق بمحيطه الاقليمي شرعت الحكومات العراقية المتعاقبة بوضع خطط ستراتيجية في مسار العلاقات السياسية والتبادل التجاري بين العراق ومحيطه الاقليمي. وكان لإيران الدور الكبير في التأثير في السياسة الاقليمية في المنطقة، لذلك وفي اطار التعاون المشترك بين البلدين اعلنت الحكومتين العراقية والايرانية بالبدء بتنفيذ مشروع الربط السككي بين البلدين عن طريق منفذي البصرة – شلامجة

وكان لذلك الربط ابعادا سياسية وامنية جمة لاسيما وان انطلاق فكرة مد خط سكة الحديد العراقية – الإيرانية للمرة الأولى أواخر عام ٢٠١٦ على لسان المسؤول الإيراني للشؤون العسكرية (يحيى صفوي) مما يوحي على ان انشاءها له ابعادا امنية وسياسية واقتصادية على البلدين.[٢٣]

وما يعزز ذلك ايمان الجانب الايراني باافكار قائد الثورة الايرانية الامام الخميني ومشروع تصدير الثورة الايرانية الى الخارج بكل الطرق والوسائل المتاحة وبناء مشروع

---

[٢٣] – د. مثنى فائق العبيدي ، ربط ايران بالمتوسط مشروع سياسي واوراق ضغط على حساب الدول العربية، أراء حول الخليج، العدد ١٥٤، ٢٨\ايلول\٢٠٢٠، متوفر على الرابط:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=٥٢٩١&catid=٤٣٨١&Itemid=١٧٢

إيراني نافذ في منطقة الشرق الأوسط للتأثير في القوى العالمية بدءا من العراق وسوريا يستطيع مواجهة النفوذ الامريكي في المنطقة.[٢٤]

أهمية البحث:

لموضوع الربط السككي بين ايران والعراق أهمية كبيرة على كافة الجوانب كونه مشروعاً يمزج بين الارث الديني والموقع الجغرافي من جانب وبين الاقتصاد والسياسة والامن من جانب آخر فضلاً عن انه يعزز من معرفة الابعاد والمؤثرات المحتملة التي قد تؤثر في البلدين مستقبلا.

إشكالية البحث:

تدور مشكلة البحث حول التحديات والمخاطر التي قد تواجه العراق وايران على الصعد السياسية والامنية والعسكرية من جراء المضي بهكذا مشاريع خصوصا وقد جاء هذا المشروع في ظل ظروف اقليمية ودولية مضطربة.

فرضية البحث:

من اهم التحديات والمخاوف التي قد تواجه مشروع الربط السككي العراقي الايراني هو التدخل الأمريكي والاوربي اذ سيخدم هذا المشروع التطلعات الروسية والإيرانية بالاستعانة بحليف مهم للولايات المتحدة الامريكية وهو العراق من هنا تاتي خطورة الموقف على الجانبين السياسي والامني.

الإطار المنهجي:

في إطار البحث العلمي لابد للباحث من استخدام للمناهج العلمية الرصينة وقد استخدمنا جملة من المناهج العلمية كان من أبرزها المنهج التاريخي والمقارن في سرد

---

[٢٤] – دار الولاية للثقافة والاعلام، امريكا في فكر الامام الخميني (قدس سره)، ط٣، دار الولاية للثقافة والاعلام، ٢٠١٠م ،ص٣٠٢.

الوقائع التاريخية، ومقارنة للاحداث ومعرفة تفاصيلها بدقة، والمنهج الوصفي في رصد ومتابعة الاحداث بطريقة كمية ونوعية، والمنهج التحليلي في تحليل للوقائع واستخلاص النتائج.

اولا: الابعاد السياسية والامنية للربط السككي:

لمشروع الربط السككي بين العراق وايران ابعاد سياسية وامنية سنلخصها بما يأتي :

١- سيوفر الربط السككي ممراً برياً آمناً يربط الحدود العراقية بالحدود الإيرانية تتمكن عن طريقه إيران من ان تحقق توازن قبالة الهيمنة الامريكية على دول الخليج العربي الامر الذي يعزيز امنها وتجارتها الخارجية بمعزل عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الجانب الامريكي.[٢٥]

٢- تعزيز محور موسكو – طهران كون كلا الدولتين يربطهما عدو مشترك اذ يسعى الطرفان الى هدف واحد وهو ضرب المصالح الامريكية في المنطقة، وذلك سيجعل كل من روسيا وايران امام خيارين لا ثالث لهما في تنفيذ استراتيجيتهما. الاول يستهدف المواجهة المباشرة بين اطراف النزاع في خطوة تصعيدية تكاد تتفق الاطراف المتنازعة على جعلها اخر الحلول واكثرها تعقيدا لاسيما وانها ستجر المنطقة بأكملها الى اضطرابات سياسية وامنية كبيرة وطويلة الامد ستضر بمصالح جميع الاطراف المتنازعة. أما الخيار الثاني فهو الاقرب الى الواقع كونه يستهدف الابتعاد بطرق النقل والتجارة الدولية الايرانية الروسية عن مناطق النفوذ والسيطرة الامريكية من خلال ايجاد منفذ في اضعف حلقات السيطرة الاطلسية عن طريق ايران فالعراق وسوريا، اذ إن التوجه الايراني الروسي لا يكون عبر المملكة العربية السعودية والدول الاخرى الموالية

---

[٢٥] – (تاريخ الزيارة ٤\١٥\٢٠٢٤)

https://www.independentarabia.com/node/٤١٥١٩٦

لحلف الناتو وكان هذا طبيعياً ان يتم التوجه نحو الدول التي تربطها علاقات جيدة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وروسيا في آن واحد وهذه الخطوة ستعزز من احداث توازن اقليمي ببناء تكتلات دولية رافضة للهيمنة الامريكية والاوربية في منطقة الخليج العربي لاسيما وان ذلك سيؤمن خروج روسيا الى المياه الدافئة ذلك الهدف الذي طالما سارت اليه روسيا بطرق خاطئة، اذ سرعان ما بدأ العقل الروسي من استيعاب الاهمية الجيوبولتيكية لإيران ومد جسور التعاون المشترك للخروج من سيطرة حلف الشمال الاطلسي على اليابسة عبر مد نفوذه في كل المناطق الشاطئية على امتداد اوراسيا.[٢٦] وما يزيد من خطورة الموقف على المشهد السياسي العراقي هو ادخال دولة العراق في سياسة المحاور لاسيما وانه سيلعب دورا محوريا في طرق النقل والمواصلات الدولية.

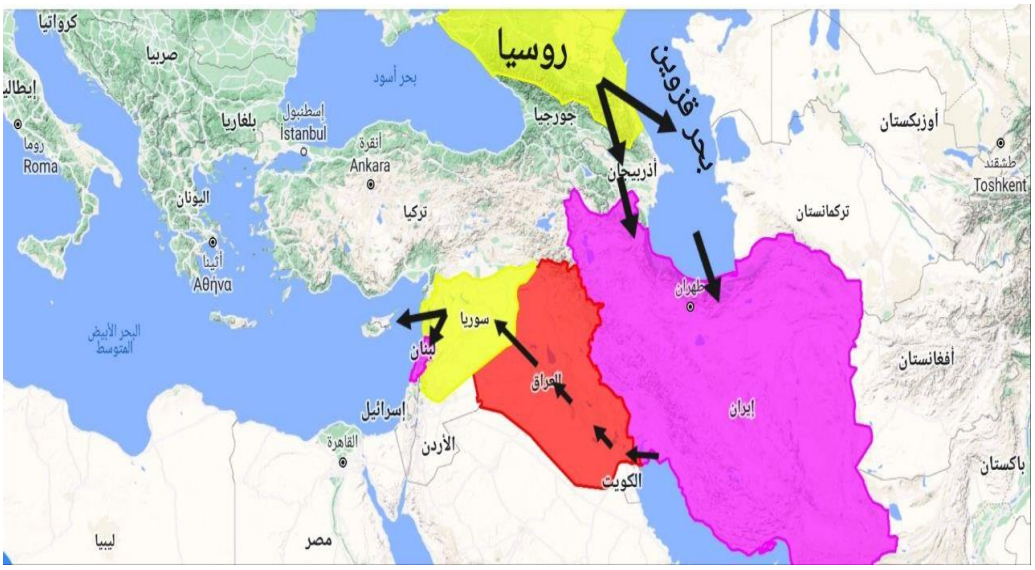

٣- تعزيز الامن الإقليمي اذ يمكن ان يسهم الربط السككي في تعزيز الامن الإقليمي من خلال تعزيز التعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الحدود ومكافحة

[٢٦] – الكسندر دوغين، اسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة: د. عماد حاتم، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤، ص ص (٢٨٦-٢٨٩).

الإرهاب وتحقيق الاستقرار وامن المنطقة. اذ سيكون لايران دور كبير في دعم العراق في الاستقرار الأمني والعسكري كون أي تهديد امني وعسكري سيكون ذات تبعات كبيرة على كلا البلدين. الا ان ذلك سيفرض جهدا مضاعفا على البلدين لاسيما وان أي عملية ربط في الحدود بين البلدين سيوفر مخاطر اضافية من جراء دخول وخروج الاجانب مما يستدعي فرض مزيد من الرقابة البوليسية على الوفود داخل البلدين.[٢٧]

٤_ ان العراق دولة برية تتطلع للاكتفاء الذاتي لاسيما وان منفذه البحري مراقب جيدا بالسيطرة الاطلسية، لذلك يأتي هذا المشروع كخطوة مهمة ضمن مساعي الحكومة العراقية في تعزيز وتنويع الايرادات الحكومية عن طريق انعاش خطوط النقل البري والسياحة الدينية في الخروج من التبعية الاقتصادية للسيطرة الامريكية لاسيما وان ذلك سيساعد الجانب العراقي نوعا ما في الضغط على الجانب الامريكي سياسيا وامنيا لتحقيق ستراتيجياته المستقبلية الوطنية بالاعتماد على الدور الاقتصادي الروسي والايراني الذي لا يمكن التقليل من شأنه في المنطقة لاسيما وان الدولتين تتمتعان بمخزون كبير من النفط والغاز الطبيعي ولديهما باع في المنتجات الصناعية والعسكرية المتنوعة مما يجعلهما عنصرين فعالين في التبادل التجاري مع العراق .[٢٨]

ثانيا: تحديات الربط السككي العراقي – الايراني

في ضوء ما تقدم وبدون أدنى شك سيواجه هذا المشروع بعرقلة امريكية واوربية لاسيما وهو يخدم التطلعات الروسية والايرانية في الخروج من الحصار الاقتصادي المفروض

---

[٢٧] – غالب علي الداوودي، القانون الدولي الخاص الجنسية،المواطن،مركز الاجانب واحكامه ف القانون العراقي، ج١، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد – شارع المتنبي، ٢٠١٣م، ص٢٥٢.

[٢٨] – د. ستار جبار علاي، العلاقات الايرانية . الامريكية... الاسس والتحولات، المنتدى العربي للتحليل السياسات الايرانية، ٢٠ايوليو\ ٢٠٢٠، متوفر على الرابط: https://afaip.com/%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪B٩%D٩٪٨٤٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٢

عليهما من الجانبين الامريكي والاوربي ، وذلك يمثل بداية لمرحلة جديدة يتم تأسيسها للخروج من الهيمنة الاطلسية على مصادر الطاقة والنقل في العالم، لذلك سيضع كلا البلدين (العراق وايران) امام تحديات امنية وسياسية خطيرة نذكر منها ما يأتي :

١- آلية تأمين وحماية الخط السككي الناقل من الهجمات الامريكية والاسرائيلية المحتملة لاسيما ونحن نشهد توترات كبيرة على الساحتين الدولية والاقليمية بين المحورين، وهذا بدوره سيرهق ميزانية الدولتين في عملهما على تأمين الخط السككي من الهجمات العسكرية التي قد تكون بصورة مباشرة عن طريق الطائرات المسيرة لاسيما وان العراق اليوم لا يزال يعاني في مسألة تأمين اجوائه من الخروقات الجوية، او ان تكون تلك الهجمات بصورة غير مباشرة بوساطة وكلاء امريكا وحلفائها في المنطقة كأن يكون تنظيم داعش الارهابي.

٢- قد يؤدي المشروع الى توتر العلاقات الامريكية – العراقية في حال تم استغلاله لضرب المصالح الامريكية في العراق والمنطقة، فالتعاون العراقي – الايراني تعده الولايات المتحدة الامريكية خرقا للعقوبات المفروضة على ايران. فالحديث عن بناء جسور وتعزيز علاقات الشراكة بين الدول العربية بالتحديد وايران يمثل ضرباً للأسس والخطوط الحمراء التي تضعها الادارة الامريكية في المنطقة[٢٩] فهو يمثل من وجهة النظر الامريكية خطر يهدد المصالح الامريكية في المنطقة وسيكون لذلك تبعات على الداخل العراقي ، اذ قد تلجأ الادارة الامريكية الى تحييد دور العراق عالميا مستغلة قرارات مجلس الامن السابقة تجاه العراق كورقة ضغط قد تطال شركات نقل عراقية

[٢٩] – عبد الله سعد العتيبي، الازمة الامريكية الايرانية وانعكاساتها على امن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حالة)، رسالة ماجستير منشورة \ جامعة الشرق الاوسط ، العلوم السياسية \ كلية الاداب، ٢٠١٢م،ص ص (٧،١٦).

على غرار شركات النقل الإيرانية المعاقبة امريكيا التي عدتها الولايات المتحدة الامريكية مخالفة لأنظمة وقوانين سلطة الطيران الدولية.[٣٠]

٣- في المجال الامني والعسكري قد يعاني الداخل العراقي من اختلال في التوازن العراقي – الايراني لصالح الجانب الايراني لاسيما وان الاخير يتمتع بتفوق عسكري وتكنولوجي واسع مما يجعله مسيطرا بصورة اكبر على امن المشروع وهذا سيشكل تهديدا محتملا على الجانب العراقي لاسيما وان المشروع يشق العمق العراقي . اذ قد يستخدم المشروع لتنفيذ اجندات خارجية عن طريق اذرع ايران المنتشرة في المنطقة وهذا يمثل خطرا على الداخل العراقي.[٣١]

الخاتمة:

ان لكل مشروع سواء كان اقليميا او دوليا تحديات على المستوى الداخلي والخارجي للبلدين فلا يمكن عزله عن الميادين السياسية والاقتصادية والامنية المحيطة بالمنطقة لاسيما ان العراق وايران تربطهما حدودا جغرافية طويلة فبالتاكيد كل دولة في علاقاتها الخارجية تبحث عن مصالحها وما يهمنا هو كيفية الاستفادة من المشروع سياسيا وامنيا واقتصاديا. لذلك تقع على عاتق صانع القرار السياسي العراقي مسؤولية كبيرة في تحقيق التوازن في العلاقات الامريكية – العراقية من جهة والايرانية – العراقية من جهة اخرى. فمن الصعوبة في ظل المتغيرات والاحداث الدولية ان نتحدث عن قيام العراق بااتباع سياسة المحاور على غرار بعض الدول كون الوضع الداخلي العراقي مختلف تماما عن باقي الدول فإلى الآن يعاني الداخل العراقي من مشاكل سياسية وامنية

---

[٣٠] – راشد احمد الحنيطي ،مبدأ تصدير الثورة الايرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية (الحوثيون في اليمن انموذجا) للفترة ١٩٩٤ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الشرق الاوسط \ كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣م، ص٣٨. (بتصرف)

[٣١] – المصدر نفسه، ص٤٢.

واقتصادية كبيرة هذا ما يحتم على صانع القرار العراقي مراعاة التوازن في العلاقات السياسية والامنية الدولية لاسيما وان نظام النقل البري يعد من بين اكثر الانظمة تأثرا بالاحداث والصراعات الدولية فإذا ما اريد للمشروع النجاح لابد من بناء علاقات دولية مستدامة تمكن البلدين من الاستفادة من المشروع وجني الارباح لا جعله اداة لزعزة الامن في المنطقة.٣٢

قائمة المصادر :

١- دار الولاية للثقافة والاعلام، امريكا في فكر الامام الخميني (قدس سره)، ط٣، دار الولاية للثقافة والاعلام، ٢٠١٠م.

٢(تاريخ الزيارة ٤\٥\٢٠٢٤)

https://www.independentarabia.com/node/٤١٥١٩٦

٣-اللجنة الاقتصادية لأوربا، الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب بطاقات النقل البري الدولي(اتفاقية النقل البري الدولي، ١٩٧٥)، ط١، نيويورك – جنيف، ٢٠١٣.

٤- الكسندر دوغين، اسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة: د. عماد حاتم، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤، ص ص (٢٨٦-٢٨٩).

٥- غالب علي الداوودي، القانون الدولي الخاص الجنسية،المواطن،مركز الاجانب واحكامه ف القانون العراقي، ج١، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد – شارع المتنبي، ٢٠١٣م.

٦- د. ستار جبار علاي، العلاقات الايرانية . الامريكية... الاسس والتحولات، المنتدى العربي للتحليل السياسات الايرانية، ٢٠ايوليو\ ٢٠٢٠، متوفر على الرابط: https://afaip.com/%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٢

٧- عبد الله سعد العتيبي، الازمة الامريكية الايرانية وانعكاساتها على امن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حالة)، رسالة ماجستير منشورة \ جامعة الشرق الاوسط، العلوم السياسية \ كلية الاداب، ٢٠١٢م.

٨- راشد احمد الحنيطي، مبدأ تصدير الثورة الايرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية (الحوثيون في اليمن انموذجا) للفترة ١٩٩٤ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط \ كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣م.

٩- اللجنة الاقتصادية لأوربا، الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب بطاقات النقل البري الدولي (اتفاقية النقل البري الدولي، ١٩٧٥)، ط١، نيويورك – جنيف، ٢٠١٣.

١٠- – د. مثنى فائق العبيدي، ربط ايران بالمتوسط مشروع سياسي واوراق ضغط على حساب الدول العربية، أراء حول الخليج، العدد ١٥٤، ٢٨\ايلول٢٠٢١، متوفر على الرابط:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=٥٢٩١&catid=٤٣٨١&Itemid=١٧٢.

السيناريوهات المحتملة لمستقبل مشروع الربط السككي بين العراق وإيران

م.م. رفيف اياد حسن *

م.م. نور سعد ابراهيم*

الملخص

يُشكل الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط غاية استراتيجية عليا لإيران، ولتحقيق هذه الغاية تشجع إيران اليوم على الجانب العراقي من أجل إكمال مشروع الربط السككي، والذي تطمح من خلاله إلى ربط ميناء الإمام الخميني الواقع على الجانب الإيراني من مياه الخليج العربي، مع ميناء اللاذقية السوري على البحر الأبيض المتوسط، وذلك عبر ربط مدينتي خرمشهر الإيرانية والبصرة العراقية بشبكة سكك حديدية بطول ٣٢ كيلومتراً، بما يحقق في النهاية ربط الحدود الإيرانية بالعراقية والسورية، عبر علاقات تجارية واقتصادية وأمنية. وهذا البحث يناقش البعد الاستراتيجي لهذا المشروع، والمنافع الاقتصادية، والسيناريوهات المحتملة لتنفيذه.

المقدمة

يتجلى تعبير "الجغرافية السياسية" بشكل واضح من خلال الطرق البرية بين الدول، وتعد مشاريع السكة الحديدية إحدى تلك الخطوط البرية التي تربط الدول ببعضها متجاوزة الحدود السياسية للدولة، وعليه سعت حكومات إيران المتوالية منذ زمن إلى ربط خطوط النقل والإمداد من الخليج العربي إلى البحر المتوسط مروراً بالعراق وسوريا، فقد وقعت حكومات إيران والعراق مذكرات تفاهم لمد الخط الحديدي الشلامجة–البصرة، ومنها

* م.م. رفيف اياد حسن / قسم العلاقات الاقتصادية/ كلية العلوم السياسية

* م.م. نور سعد ابراهيم / قسم العلاقات الاقتصادية/ كلية العلوم السياسية

سيستكمل ربط خط البصرة بكربلاء وصولاً إلى ميناء اللاذقية على البحر المتوسط عبر الأراضي السورية، إضافة لربطه بميناء الخميني من الجانب الإيراني الذي يعد رئة تنفس اصطناعي لإيران في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليه.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة الابعاد الاستاتيجية والمنافع الاقتصادية للربط السككي بين العراق وايران، بالرغم من طول المشروع ٣٢ كم وبتكلفة تقديرية ١٢٠ مليون دولار، تتحملها إيران والعراق مناصفة، تتأتى أهمية المشروع من خلال العقوبات الدولية على إيران، الأمر الذي يجعل إيران تبحث عن منافذ وأسواق لبيع منتجاتها وأسواق لتوريد عمليات الإنتاج والتجارة الداخلية بشكل يحميها من العقوبات وبطريقة التفافية غير مباشرة، من خلال مشروع الشلامجة البصرة وصولاً إلى اللاذقية؛ ولذلك لاقى هذا المشروع الزخم الكبير من خلال التركيز الإعلامي الإيراني عليه، وعلى مآلاته ونتائجه.

هدف البحث

البحث يحاول تحقيق هدف معرفة الابعاد الاستراتيجية لمشروع الربط السككي، بالإضافة طبيعة المنافع الاقتصادية للجانبين العراقي والايراني، وانتهاءً بمعرفة السيناريوهات المحتملة لنجاح أو فشل مشروع الربط السككي في المنطقة.

اشكالية البحث

الاشكالية الرئيسة التي يحاول البحث دراستها هي ماهية نسب المنافع والاضرار التي يمكن ان تنتجها عملية الربط السككي، وهل المشروع سيستمر بالرغم من إذا كانت

هناك اضرار للجانب العراقي؟ ومن هذا التساؤل الرئيس؛ هناك جملة من التساؤلات الفرعية:

١. هل نجاح مشروع مد خط السكة الحديدي من إيران إلى العراق يعزز فرص التدخلات الإيرانية في القرار الاقتصادي في العراقي؟
٢. هل نجاح مشروع مد خط السكة الحديدي من إيران إلى العراق يعزز فرص التدخلات الإيرانية في القرار السياسي في العراقي؟
٣. هل نجاح مشروع مد خط السكة الحديدي من إيران إلى العراق يعزز عمليات التغلب على العقوبات الأمريكية تجاه إيران؟

المبحث الأول: ماهية مشروع الربط السككي

تعود فكرة مشروع الربط السككي بين إيران والعراق إلى أكثر من عشر سنوات، لكن في أغسطس ٢٠١٨ أعلن المدير العام لشركة السكك الحديد الإيرانية سعيد رسول، أن إيران تعتزم بناء خط سكة حديد يربط الخليج العربي بالبحر الأبيض المتوسط، من البصرة في جنوب العراق إلى البو كمال على الحدود العراقية السورية، متجهاً نحو دير الزور في شمال شرق سوريا، وأشار إلى أن المشروع سيكون جذاباً للصين التي تتوق إيران لتعزيز علاقتها الاقتصادية معها لتعويض العقوبات الأمريكية[٣٣]. وواجه هذا المشروع تحفظات متكررة من الجانب العراقي على الجدوى الاقتصادية منه، بِوصف تدفّق السلع والأفراد وغيرها سيكون تقريباً باتّجاه واحد من إيران صوب العراق الذي لا

[٣٣] Iran First-Vice President, Iraqi PM break ground on Shalamcheh-Basra railway project>

يكاد يُصدّر شيئاً يُذكر لجارته الشرقية، قياساً بما يستورده منها من كمّيات مهولة من المواد والسلع رخيصة الثمن[٣٤].

وخلال زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى العراق في مارس ٢٠١٩، وقّعت إيران مذكرة تفاهم بشأن مشروع سكة حديد، وفي هذا الإطار أعلن رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي في مايو ٢٠٢١، أن المفاوضات مع إيران لبناء خط سكك حديد بين البلدين وصلت مراحلها النهائية، إلا أنه لم يتم البت به حتى اللحظة، لأسباب تتعلق بوضع العراق الاقتصادي، وكذلك ضغوط أمريكية تقف أمامه.

وتطمح إيران أن يشمل الربط السككي بينها وبين العراق عدة مدن عراقية وسورية، وأن يشكل انطلاقة كبيرة نحو دول شمال أفريقيا وأوروبا، فضلاً عن كونه طريقاً تجارياً بعيداً عن المضايقات الأمريكية في مياه الخليج العربي، إلى جانب سهولة الوصول إلى الأماكن "الشيعية" المقدسة في البلدين.

أولاً: البعد الاستراتيجي لمشروع الربط السككي

تنظر إيران بقلق لمستقبل نفوذها في المنطقة، لإيجاد بديل استراتيجي يربط العراق وسوريا بآليات الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية بأبعادها الشاملة، فرغم الضغط الإسرائيلي وحتى الأمريكي في اعتراض عمليات النقل البري الإيراني عبر الحدود العراقية والسورية، سواءً عبر هجمات بالطائرات المسيرة، أو فرض عقوبات على شركات النقل الإيرانية وأبرزها شركة ماهان، لذلك بدأت إيران تفكر بحلول أكثر عملية، وفي هذا

[٣٤] شذى خليل، إيران والربط السككي المشروع التوسعي عبر العراق وسوريا وصولا إلى المتوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، https://bit.ly/٢WaepAF

الإطار يظهر الإصرار الإيراني على إتمام مشروع الربط السككي مع العراق، من أجل تدارك هذه الحسابات الاستراتيجية المعقدة.

وتتضح في هذا المجال عدة أبعاد استراتيجية تطمح إيران لتحقيقها عبر هذا المشروع، أبرزها[٣٥]:

١. ربط ميناء الإمام الخميني بميناء اللاذقية السوري على البحر الأبيض المتوسط.
٢. إيجاد ممر بري آمن يربط الحدود العراقية والسورية بالحدود الإيرانية.
٣. تسهيل عملية نقل الأفراد والسلع من إيران إلى العراق وسوريا، ومن ثم إلى غيرها من الدول.
٤. تعزيز مكانة إيران وتموضعها على مسار الحزام والطريق الصينية، كتوجه مهم للتخلص من سياسة العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، فضلاً عن خلق أرضية استراتيجية للصين لمزاحمة الولايات المتحدة في المنطقة.
٥. تسعى إيران وعبر مشروع الربط السككي، إلى تجاوز المضايقات البحرية التي تواجهها في عملية نقل النفط أو التعاملات التجارية مع سوريا، إلى جانب الحفاظ على قوتها البحرية من الاستنزاف جراء استهدافها المستمر، سواءً في بحر عمان أو البحر الأحمر.

ثانياً: مراحل وآليات العمل بالمشروع

بدأت مراحل وآليات العمل بالمشروع عبر توقيع العديد من مذكرات التفاهم بين إيران والعراق، إذ ربطت إيران بين النجاحات العسكرية التي حققتها في العراق بعد نهاية

[٣٥] David Adesnik and Behnam Ben Taleblu, Burning Bridge: The Iranian Land Corridor to The Mediterranean, Foundation for Defense of Democracies, Washington, Dc, ٢٠١٩, pp.٢٠-٢٢.

الحرب على تنظيم داعش، من خلال تمركزها على طول الشريط الجغرافي الذي تطمح إيران إقامة مشروع الربط السككي عليه، وبين طموح إيران بإتمام هذا المشروع، بحيث أوجدت إيران حالة تخادم ما بين النجاحات الأمنية وطموحاتها الاقتصادية، بالإطار الذي يحقق بيئة آمنة لتحقيق هذا المشروع[٣٦].

وإلى جانب الجهود الأمنية التي بذلتها إيران لتحقيق هذا المشروع، كشف مساعد وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني خير الله خادمي، أن مشروع الربط السككي بين العراق وإيران سيتم باستثمارات إيرانية، والأهمية تكمن بتسليم الأراضي للمستثمرين الإيرانيين بغية انطلاق العمليات الانشائية، واعتبر أن خط سكك الحديد شلامجة–البصرة مشروع دولي سيؤدي إلى تغير استراتيجي لإيران، من حيث الترانزيت والممر السككي، بحيث يربطها بالموانئ السورية والبحر الأبيض المتوسط، ويشكل ممراً (شرق–غرب) لإيران، وأضاف إن "المشروع يتيح إمكانية نقل البضائع من باكستان أو ميناء تشابهار الإيراني، والبضائع التي تصل من الصين وآسيا الوسطى عبر القطار إلى الموانئ السورية والبحر الأبيض المتوسط عبر شبكة سكك الحديد العراقية"[٣٧].

وفي هذا الإطار، منذ عام ٢٠١٧ بدأت إيران في التحرك شرقاً باتجاه الحدود السورية حيث منطقة البوكمال، إذ بنت إيران ممرين أرضيين باتجاه البحر الأبيض المتوسط، كان الممر الأول هو الممر الشمالي الذي يتجه نحو سنجار، أما الممر الثاني فكان يتبع نهر الفرات، متعرجاً عبر الصحراء غرباً وشمالاً حتى وصل إلى بلدة القائم

---

[٣٦] Ibid, p.٢٣.

[٣٧] وزير الطرق: إيران تقوم ببناء جسر متحرك على نهر اروند الحدودي –الوكالة الإيرانية الإسلامية للأنباء (أرنا) ،تمت المشاهدة في تاريخ ٢٠٢٤/٠٣/١٤ .

الحدودية، قبل أن يعبر إلى سوريا، ولتحقيق هذه الغاية؛ ربطت إيران مشروع الربط السككي مع العراق على أساس ثلاث مراحل[٣٨]:

المرحلة الأولى: ربط ميناء الإمام الخميني بمدينة البصرة العراقية عبر شبكة سكك حديدية.

المرحلة الثانية: ربط محافظة البصرة بالعاصمة بغداد ثم محافظة الأنبار ثم الحدود السورية، ويتوقع أن تتكفل الحكومة العراقية بمهمة تمويل هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: كانت قد وُضعت موضع التنفيذ منذ أن بدأت فكرة المشروع تتبلور في رؤية صانع القرار الإيراني، وتبدأ من داخل الحدود السورية، إذ نجحت إيران إلى فتح طرق برية ستكون على ارتباط مباشر مع مشروع الربط السككي عند وصوله إلى الحدود السورية، وذلك على النحو الآتي[٣٩]:

١. الطريق الجنوبي باتجاه الشمال، ويشمل المنطقة الجغرافية الممتدة بين القائم العراقية والبوكمال السورية، كما تعرض للعديد من عمليات القصف الجوي، إذ يتجه هذا الطريق نحو الشمال باتجاه ميناء اللاذقية السوري، الذي تستخدمه إيران.

٢. الطريق الجنوبي باتجاه الجنوب، ويشمل المنطقة الجغرافية الممتدة بين الوليد العراقية والتنف السورية، ويعد هذا الطريق أقصر الطرق نحو دمشق، على الرغم من أنه يمر مباشرة عبر التنف، وهي منطقة استراتيجية تسيطر عليها القوات الأمريكية غرب الحدود السورية العراقية، كما تحاول إيران استثمار هذا الطريق لتحقيق تواصل جغرافي مؤثر مع لبنان.

---

٣٨ Railway of Resistance: A grand project to connect Iran, Iraq, Syria, www.theCredle.com .

٣٩ Ibid.

ثالثاً: التحديات التي تقف في طريق مشروع الربط السككي

يواجه مشروع الربط السككي جملة من التحديات أبرزها:

١. **التحدي الاقتصادي:** إذ تشكل الكلفة التقديرية لإتمام هذا المشروع حوالي ٢١ مليار دولار، وهي قيمة مالية لا تستطيع إيران توفيرها في ضوء واقعها الاقتصادي، كما أن العراق هو الآخر غير قادر على توفير هذه المبالغ في ضوء الأزمة الاقتصادية التي يعيشها، فضلاً عن أن البنية التحتية المدمرة في سوريا، وتحديداً قطاع سكك الحديد، قد لا تبدو مهيأة لمثل هذا المشروع[٤٠].

٢. **التحدي الأمني:** فبالنظر إلى مناطق مرور مشروع الربط السككي الإيراني داخل العراق يتضح أن أغلب هذه المناطق تشهد نشاطاً متصاعداً لخلايا تنظيم داعش، بعد أن كانت خاضعة لسيطرته في السابق، ورغم السعي العراقي والإيراني لتأمين هذه المناطق، إلا إنها لا زالت تشهد توترات أمنية متصاعدة، وهو ما يؤثر في جدوى وفعالية هذا المشروع[٤١].

٣. **التحدي الدولي:** فقد حاولت كلٌّ من الإدارة الأمريكية وإسرائيل خلال الحقبة الماضية –وما زالت– تعطيل عمليات النقل التي تقوم بها إيران عبر الممرات البرية، سواءً عبر استهدافها أو فرض تقييدات على عمليات النقل الجوي والبحري، ومن ثم فإنه ليس من المتوقع أن تتقبل هاتان الدولتان عمليات النقل التي يمكن أن تقوم بها إيران

---

[٤٠] امجد راضي حسن، الاهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣، ص١٦٢.

٤١ Ammar Al-Saleh, How will Iraq's ports be affected by the railway connection with Iran and Kuwait.

https://www.aljazeera.net/ebusiness/٢٠١٨/١١/٢١

عبر الربط السككي مع العراق إلى سوريا، لاسيما أن إيران ستكون قادرة على نقل كل شيء دون رقابة أو حتى تفتيش[٤٢].

٤. مشروع الشام الجديدة: فبرغم إتمام الحكومة العراقية للموافقات التنفيذية الخاصة بالربط السككي مع إيران، إلا أنها تبدو متحمسة أكثر لمشروع الشام الجديدة، خصوصاً أنه يوفر جدوى اقتصادية أكبر من الربط السككي مع إيران، ومن ثم فإن إيران ستواجه تحدياً صعباً في إمكانية سحب الحكومة العراقية من تفعيل هذا المشروع، وبالشكل الذي قد يعرقل من طموحاتها الجيوسياسية[٤٣].

٥. **الانفتاح الاقتصادي والتجاري الخليجي مع العراق:** وما يمكن أن ينتجه هذا الانفتاح من ميزات اقتصادية كبيرة قد يحصل عليها العراق، ما قد يفرغ مشروع الربط السككي مع إيران من جدواه الاقتصادية.

٦. وبجانب ما تقدم، تظهر الطموحات التركية في إنشاء ربط سككي من إسطنبول حتى البصرة، كتحدي في وجه مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق، وهو ما قد يخلق بؤرة جديدة من بؤر الصدام التركي الإيراني في العراق.

رابعاً: المنافع اقتصادية

يتشارك العراق وإيران حوالي ١٦٠٠ كيلومتر من الحدود، ولديهما عدد من القواسم المشتركة، دينية وثقافية وسياحية، يزور العتبات المقدسة في العراق سنوياً نحو ٣

---

٤٢ Romeo Moussa, the railway connection is Iran's dream towards the Mediterranean at the expense of Iraq and Syria, https://www.akhbaralaan.net/news/special-reports/٢٠٢١/٠٢/١٥.

٤٣ Ibrahim Al-Shammari, Dry Canal Investment, a Strategic Alternative to Funding the Budget and Absorbing Unemployment, https://annabaa.org/arabic/strategicissues/٢٣٥٥٥ .

ملايين إيراني، فيما يزور عدد مماثل من العراقيين ايران في كل عام لزيارة الأماكن الدينية أو للسياحة أو للعلاج، فقد بلغ عدد الزوار العراقيين لإيران ٢٤% عام ٢٠١٨ من مجمل السياح الذين زاروها، وتحتل إيران المرتبة الـ ٤٦ في السياحة العلاجية في العالم، ويحل العراقيون في المرتبة الثانية بعد الأفغان بين السياح الذين يقصدون إيران طلباً للعلاج[٤٤].

لكن ذلك لا ينعكس على حجم التجارة بين البلدين، في أكثر السيناريوات تفاؤلاً، لا يزيد حجم التبادل التجاري على ٥٠% من الـ ٢٠ مليار دولار المستهدفة، يعود ذلك إلى عوامل عدة، من بينها تراجع تجارة الكهرباء والبنزين وصادرات الديزل، والسياسات التفضيلية، وتمتع المنافسين التجاريين لإيران كالصين والهند والولايات المتحدة وتركيا والإمارات العربية المتحدة بحرية حركة أكبر، والافتقار إلى قدرات النقل المثلى والسريعة، والبيروقراطية المفرطة[٤٥].

وبحسب أحدث الإحصائيات، وصل حجم التجارة غير النفطية بين البلدين إلى ٨,٩ مليار دولار عام ٢٠٢١، وفي العامين الماضيين، واجهت صادرات إيران إلى العراق انخفاضا في ٢٠ سلعة، إن صادرات الغاز والبنزين إلى العراق انخفضت بنسبة ٦٠% و٨٠% على التوالي[٤٦].

---

٤٤ The Republic of Iraq, Report of the Ministry of Transport, Planning and Follow-up Section, 'Baghdad', ٢٠١٩.

٤٥ Wael Abdel-Latif, The Risks of the Railway Connection Between Iraq and the Neighboring Countries, Dimensions and Results, A Summary of the Public Opinion Management Coalition Conference, Baghdad, September ٢٠٢٣.

٤٦ Ibid.

عام ٢٠١٨، كانت إيران ثالث مصدّر إلى العراق بعد الإمارات وتركيا، في السنوات التالية، حلّت الصين في المرتبة الثالثة لتتراجع طهران إلى المرتبة الرابعة، من أهم العوامل التي تسهم في انخفاض الصادرات هي الافتقار إلى البنية التحتية للنقل، إذ تتم معظم التجارة بين البلدين براً بالشاحنات، ووفقا للإجراءات التقليدية، يتم التصدير من جانب واحد، إلى جانب تفريغ البضائع على الحدود المشتركة وإعادة التحميل، وأن شاحنات البضائع تضطر إلى الانتظار أكثر من أربعة أيام على الحدود بسبب الازدحام، وتزيد كلفة التوقف على الحدود على ٢٠٠ دولار يومياً لكل شاحنة[٤٧].

إذ سيؤدي خط البصرة – شلامجة إلى تسريع التجارة وتقليل تكاليف النقل بين البلدين، فإن خفض تكاليف العبور بنسبة ٢٠% من خلال هذا المشروع يسهم بشكل فعال في ازدهار التجارة بين البلدين.

ومن شأن استكمال خط السكة الحديد أن يفيد اقتصاد العراق الذي يعاني عجزاً تجارياً كبيراً، صدّرت إيران إلى العراق ما قيمته نحو ٩ مليارات دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات العراقية إلى ايران ٥٨ مليون دولار، بعجز يقارب الـ ٩٩%، ومن شأن استكمال خط السكة الحديد أن يساعد بشكل كبير في تسريع التجارة وتعويض هذا العجز[٤٨]. إذ إن هدف المشروع هو تسهيل نقل المسافرين بين العراق وإيران، إلا أنه

---

٤٧ Ibtisam Al-Amiri, the Chinese Belt and Road Initiative and its impact on Iraq, a workshop at the Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, ٢٠٢٠.

٤٨ Abdul Raouf Al-Ghunaimi, Sino-Iranian Relations, Prospects for Strategic Partnership in a Changing World, Journal of Iranian Studies, Issue ١١, International Institute for Iranian Studies, ٢٠٢٠.

جزء من مشروع اكبر سيسهم في تنويع موارد العراق المالية عبر جعله ممر عبور لملايين الأطنان من البضائع في حال استكماله.

ويتمتع العراق بموقع جيوستراتيجي مهم، ويشكل حلقة وصل بين الشرق الأوسط والغرب، ما يجعله "مكملاً رئيساً لخريطة النقل العالمية التي تربط دول آسيا بالاتحاد الأوروبي"، فالنقل السككي يعدّ اكثر وسائل النقل أماناً، فضلاً عن كونه غير مكلف، ودائماً ما يحقق ازدهاراً اقتصادياً للبلدان التي ترتكز عليه، وأن تعدد المنافذ العراق سيعزز من فرص تشجيع صناعاته وزيادة صادراته، ليس النفطية فحسب، بل أيضاً في قطاعي الزراعة والبتروكيمياويات وغيرهما.

المبحث الثاني: السيناريوهات المحتملة لمستقبل مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق

السيناريو الأول: نجاح المشروع: ويفترض هذا السيناريو نجاح مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق، لاسيما وضع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني حجر الأساس لمشروع ربط السكك الحديدية عند منفذ الشلامجة الحدودي في محافظة البصرة، ويهدف هذا المشروع إلى ربط إيران بسوريا عبر دير الزور، وصولاً في النهاية إلى البحر الأبيض المتوسط، وأن الحكومة قد أكملت الإجراءات التنفيذية الخاصة بالمشروع، إلى جانب الدعم الذي يتلقاه هذا المشروع من أجل الاستفادة منه سواءً على مستوى الحصول على عقود استثمار وبناء شبكة سكك الحديد داخل العراق، لما قد يوفره هذا المشروع من حرية التنقل والحركة الآمنة، بعيداً عن الاستهدافات الأمريكية أو الإسرائيلية، وهذا السيناريو غير مرجَّح لكنه يظل مُحتمَلاً.

السيناريو الثاني: تعثر المشروع : ويفترض هذا السيناريو تعثُّر تنفيذ مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق، وذلك نظراً للتحديات الاقتصادية والأمنية التي تقف في طريق تنفيذه، ، لما لهذا المشروع من تداعيات خطيرة على جدوى مشروع ميناء الفاو الكبير، فضلاً عن ضغوط أمريكية وتخوفات إسرائيلية تقف بالضد من هذا المشروع، إلى جانب الانفتاح الخليجي الكبير نحو العراق، ما قد يخلق فرصاً أكثر جدوى من مشروع الربط السككي الإيراني، ما سيجعل هذا المشروع يواجه تحديات كبيرة قبل أن يترجم على أرض الواقع، وهذا السيناريو هو المرجَّح حتى الآن.

السيناريو الثالث: فشل المشروع كلياً: ويفترض هذا السيناريو فشل مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق كلياً، لما يحمله من طموحات إيرانية بتجاوز العديد من الدول، وربطها بمفاعيل استراتيجيتها الإقليمية، هذا إلى جانب الظروف الداخلية والخارجية غير المستقرة المحيطة بإيران اليوم، مما يجعل هذا المشروع يواجه احتمال الفشل، لاسيما أنه يصطدم بالعديد من المشاريع الإقليمية الأخرى، لذلك فإن الطموحات الجيوسياسية الإيرانية قد تجد حدها في النهاية، في إطار مشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية، لاسيما أنها لا تمتلك اليوم فرص تنفيذ مشاريع استراتيجية مستقلة عن القوى الدولية القريبة منها الفاعلة في الشرق الأوسط، وتحديداً الصين وروسيا. ولكن هذا السيناريو يكاد يكون مُستبعداً.

الخاتمة

يمضي التوجُّه الاستراتيجي الإيراني نحو إنشاء ربط سككي مع العراق باهتمام عالي المستوى، وممَّا سهَّل لإيران هذه المهمة تكتُّل كبير من الأحزاب السياسية الداعمة لإيران، التي سخرت أدوارها على الجغرافيا العراقية في خدمة الاستراتيجية الإيرانية حيال دول الجوار الإقليمي، وبالشكل الذي جعل العراق بمثابة جسر إقليمي استطاعت عن طريقه إيران ممارسة أدوار إقليمية ضاغطة ومؤثرة، وهو ما تحاول ترجمته عبر مشروع الربط السككي مع العراق.

وتتضمَّن خطط إيران طويلة الأجل، التي تترجم في مشروع الربط السككي مع العراق، الاتصال بالمجالات المواتية لتوسعها، لذلك فهي بحاجة إلى شبكة عابرة للحدود تربطها مع الحلفاء كعنصر فاعل في أي نزاع، وهذا يتطلب إنشاء جسر بري (شبكة سكك حديد متداخلة)، يمكن أن يزيد ما يراه الإيرانيون "من قوة محور المقاومة."

لكن، وبرغم الطموحات الإيرانية الكبيرة التي تقف خلف مشروع الربط السككي مع العراق، إلا إنه لا زال في طور الفكرة التي لم تترجم على أرض الواقع، وذلك لأسباب داخلية وخارجية عديدة، منها ما يتعلق بكلٍّ من إيران والعراق، ومنها ما يتجاوز هذين البلدين، لاسيما أن تداعيات مشروع الربط السككي تتجاوز فكرته الاقتصادية التي تشدد عليها إيران، إلى حدَّ أنه سيفرض واقعاً جيوسياسياً جديداً في المنطقة في حال نجاحه، وهو ما يجعل هذا المشروع أمام تحديات كبيرة تقف في طريقه، ويبدو أن تعثُّره، ولكن ليس فشله تماماً، هو السيناريو المرجَّح حتى الآن.

المصادر :

١. Abdul Raouf Al-Ghunaimi, Sino-Iranian Relations, Prospects for Strategic Partnership in a Changing World, Journal of Iranian Studies, Issue ١١, International Institute for Iranian Studies, ٢٠٢٠.

٢. Ammar Al-Saleh, How will Iraq's ports be affected by the railway connection with Iran and Kuwait, https://www.aljazeera.net/ebusiness/٢٠١٨/١١/٢١

٣. David Adesnik and Behnam Ben Taleblu, Burning Bridge: The Iranian Land Corridor to The Mediterranean, Foundatıon for Defense of Democracıes, Washington, Dc, ٢٠١٩, pp.٢٠-٢٢.

٤. Ibrahim Al-Shammari, Dry Canal Investment, a Strategic Alternative to Funding the Budget and Absorbing Unemployment, https://annabaa.org/arabic/strategicissues/٢٣٥٥٥.

٥. Ibtisam Al-Amiri, the Chinese Belt and Road Initiative and its impact on Iraq, a workshop at the Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, ٢٠٢٠.

٦. Iran First-Vice President, Iraqi PM break ground on Shalamcheh-Basra railway project.

٧. Railway of Resistance: A grand project to connect Iran, Iraq, Syria, www.thecredle.com .

٨. Romeo Moussa, the railway connection is Iran's dream towards the Mediterranean at the expense of Iraq and Syria, https://www.akhbaralaan.net/news/special-reports/٢٠٢١/٠٢/١٥ .

٩. The Republic of Iraq, Report of the Ministry of Transport, Planning and Follow-up Section, 'Baghdad', ٢٠١٩.

١٠. Wael Abdel-Latif, The Risks of the Railway Connection Between Iraq and the Neighboring Countries, Dimensions and Results, A Summary of the Public Opinion Management Coalition Conference, Baghdad, September ٢٠٢٣.

١١. امجد راضي حسن، الاهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣، ص١٦٢.

١٢. وزير الطرق: إيران تقوم ببناء جسر متحرك على نهر اروند الحدودي –الوكالة الإيرانية الإسلامية للأنباء (أرنا) ،تمت المشاهدة في تاريخ ٢٠٢٤/٠٣/١٤ .

١٣. شذى خليل، إيران والربط السككي المشروع التوسعي عبر العراق وسوريا وصولا إلى المتوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، https://bit.ly/٢WaepAF